الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٤**

الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٣٩ إلى ٨٠ و ١٠٨ (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تواصل اللجنة النظر في مجموعة ”نزعمجموعة“ نزع السلاح والأمن الإقليميين هذا الصباح، وأحث جميع المتكلمين مرة أخرى على مراعاة الحدود المدة الزمنية المقررة.

السيد باسم حسن (مصر): أود بداية أن أعرب عن تأييد المجموعة العربية للبيان الذي قدمته إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر، A/C.1/73/PV.23). وتؤكد المجموعة العربية الأهمية المحورية لاتفاقيات إقامة مناطق آمنة خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نشدد على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار العربي الذي تتقدم به سنوياً المجموعة العربية والمعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“ الوارد هذا العام في الوثيقة A/C.1/73/L.2. ونتطلع إلى مواصلة المجتمع الدولي والدول الساعية للسلام والاستقرار دعم هذا القرار المهم أسوة بالأعوام السابقة. وتدعو المجموعة العربية الدول الثلاث الراعية لقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة والتمديداستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها لعام ١٩٩٥ والذي يمثل جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللا نهائي للمعاهدة، إلى تحمُّل مسئولياتها في تنفيذ قرار الشرق الأوسط. لعام ١٩٩٥، كما تدعو الأمين العالم للأمم المتحدة للاضطلاع بدور نشط وتوظيف صلاحياته في هذا الشأن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

كما تجدد المجموعة تأكيدها وإصرارها على المضي قدماً في بذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بما يدعم من فرص السلام والأمن والاستقرار في واحدة من أكثر مناطق العالم تعرضاً للنزاعات وعدم الاستقرار. وفي هذا السياق، وأمام ونظرا لعدم تنفيذ قرار ١٩٩٥ أو القرار التوافقي الصادر عن المؤتمر المراجعة الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في هذا الشأن، فقد سعت الدول العربية خلال مؤتمر مراجعة استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد حظي بدعم ملموس من الأغلبية الكاسحة للدول الأطراف بالمعاهدة،. إلا إلا أن دولاً ثلاث عرقلت خروج المؤتمر بوثيقة ختامية بشكل يؤثر على مصداقية واستدامة المنظومة التي ترسيها المعاهدة.

لقد التزمت الدول العربية بنصيبها من تحمل المسؤولية إزاء إحلال الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويبقى على الأطراف الأخرى تحمل مسؤولياتها. وفي هذا الصدد تعرب المجموعة العربية أيضاً عن قلقها البالغ إزاء الخطر المستمر على المستوى الأمني والإنساني والبيئي جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم للمعاهدة وترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية، ولا تتوافر أية معلومات حول معايير الأمان المطبقة بمنشآتها النووية أو كيفية تخلصها من النفايات النووية، مما يشكل تهديداً أمنياً وبيئياً خطيراً في منطقة الشرق الأوسط، خاصة على دول الجوار المباشر وعلى الشعب الفلسطيني.

وتعيد المجموعة التأكيد أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام ١٩٩٥، يعرقل التقدم في جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على مستوى العالم وإحلال الأمن في المنطقة.

وتتطلع المجموعة لأن تمثل نتائج هذه الدورة للجمعية العامة دفعة ملموسة للجهود الخاصة بإطلاق مسار تفاوضي حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بما يحقق مصالح وأمن الجميع دون تمييز وبما يتسق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والالتزامات المتفق عليها في هذا الشأن.

ومن هذا المنطلق، فقد تقدمت المجموعة بمشروع مقرر بتكليف الأمين العام بدعوة دول المنطقة إلى مفاوضات حول معاهدة إنشاء المنطقة عام ٢٠١٩ وفقاً لترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بإرادتها الحرة، وعلى أن يتخذ المؤتمر قراراته بتوافق الآراء، وهو ما يثبت أن المجموعة العربية ما زالت تبدي أقصى درجات المرونة والعمل البناء وتلتزم بالإطار المتعدد الأطراف. وتثق المجموعة العربية في أن المقرر سوف يحظى بدعم كافة الدولة التي تلتزم باحترام تعهداتها وتنفيذ التزاماتها وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو لعرض مشروع القرار (A/C.1/73/L.56).

السيد بريتو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): تشمل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الأساس منطقة متوسطة الدخل حققت تقدماً كبيراً في الحد من الفقر.

ومع ذلك، فهي ما زالت تواجه التحديات، بما في ذلك عدم المساواة والفقر والفقر المدقع، التي تفاقم مشكلة العنف وانعدام الأمن. وتتطلب معالجة هذه الحالة تنسيق العمل للمضي قدماً في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق السلام وبناء الثقة ونزع السلاح، إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، كلفت الجمعية العامة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقديم الدعم المجدي لمبادرات وأنشطة دول المنطقة الرامية إلى إحلال السلام وتنفيذ تدابير نزع السلاح وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبفضل الدعم الذي قدمه المركز الإقليمي، أحرزت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً في بناء القدرات، وتدريب الموظفين المتخصصين ووضع وتنفيذ القواعد التنظيمية في المجالات المتعلقة بنزع السلاح والأمن. وفي هذا الصدد، نظم المركز الإقليمي هذا العام ١١٥ نشاطاً لتقديم المساعدة في المجالات التقنية والقانونية وفي مجال السياسات إلى دول المنطقة، بناء على طلبها، تنفيذاً للصكوك المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وفي إطار تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، وفر المركز التدريب التقني لأكثر من ٢٥٠٠ مسؤول على المستوى الوطني في مجال وسم الأسلحة الصغيرة وتعقبها وإدارة مخزوناتها وتدميرها.

وفيما يتعلق ببيرو على وجه الخصوص، فقد أشرف المركز الإقليمي على تنفيذ مشروع تديره عدة وكالات في شمال بيرو، ويعمل مع نحو ٩٠ شاباً وبالغاً لتوعيتهم بالمسألة المتزايدة الخطورة المتصلة بحيازة الأسلحة النارية واستخدامها في المدارس، والسعي إلى إيجاد حلول لتلك المشكلة.

ومن أجل دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ساعد المركز بيرو على وضع مسودة تشريع جديد وتحديد أولويات البلد في خطة عمله الوطنية. وقد قدمت بيرو، بفضل المساعدة المقدمة، خطة عملها في تموز/يوليه ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المركز في آب/أغسطس ٢٠١٧، المساعدة التقنية إلى جيش بيرو في تدمير أكثر من ١٨ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة القديمة وإخراجها بشكل دائم من التداول، بما في ذلك الأسلحة النارية وقطع غيار وأجزاء الأسلحة التقليدية، امتثالاً للصكوك والمعايير الدولية، لا سيما برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

وقد اضطلعت مختلف الإدارات التي ترأست المركز بحكمة بالمهمة الأساسية المتمثلة في تحديد المجالات التي ينبغي للمركز أن يؤدي فيها دوره، ولا سيما الإدارة الحالية المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ أنشطته في ليما ونيويورك. ونعرب عن تقديرنا الخاص لهم جميعا.

وأخيراً، وللأسباب التي ذكرتها، يتشرف وفد بلدي مرة أخرى بتقديم مشروع القرار A/C.1/73/L.56 المعنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، لكي تنظر فيه الجمعية العامة. وأسوة بالسنوات السابقة، نحن على ثقة بأننا سنتمكن من التعويل على الدعم القيم من الوفود لاعتماده بتوافق الآراء.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/73/PV.23). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن الاستقرار الإقليمي أساسي في سعينا إلى تحقيق الأمن والرخاء والسلام على الصعيد العالمي. وهو يقتضي التفاهم والاحترام فيما بين الجيران الملتزمين بقواعد السلوك العام. وللأسف، ما زلنا نرى أدلة على أن بعض البلدان والمجموعات عازمة على إضعاف المعايير التي سبق قبولها. ويهدد استخدام الأسلحة الكيميائية، على سبيل المثال، بتقويض الجهود الدولية الرامية إلى إحالة هذه الأسلحة البشعة لتصبح شيئاً من التاريخ، مع ما لذلك من آثار واضحة بالنسبة للأمن الإقليمي.

وفي هذا السياق، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق

الأوسط. وبوصفنا منظّماً مشاركاً، بذلنا جهوداً لإحراز تقدم بشأن تلك المسألة عن طريق الاجتماع مع فريق الحكماء المعني بالمسائل المتعلقة بمنع التسلح وعدم الانتشار التابع لجامعة الدول العربية ورعاية حلقة عمل دعيت إليها جميع دول المنطقة.

وسوف ننظر في جميع الاقتراحات المقدمة بشأن المضي قدماً، لكن العملية يجب أن تكون شاملة للجميع لكي تكون فعالة. ويساورنا القلق من أن الاقتراح المعروض على اللجنة الأولى لا يفي بهذا الشرط.

ويجب أن نتذكر أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط يغطي منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وليس فقط الأسلحة النووية.

وفي سورية خلصت آلية التحقيق المستقلة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى أن نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية مراراً ضد شعبه، في تحد لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبغية إحراز تقدم ملموس في المنطقة، يجب أن تكون بلدان المنطقة على ثقة من أن الآخرين سيلتزمون بأحكام الاتفاق.

ولا نزال ندعو نظام الأسد لإعلان وتدمير جميع جوانب برنامجه للأسلحة الكيميائية السابقة والحالية بالكامل. ويعطي قرار تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتخذ في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية سبباً للأمل، لكن يجب ألا نشعر بالرضا. نحن بحاجة إلى العمل معاً من أجل دعم المدير العام لتنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً.

ومنع انتشار الأسلحة النووية شرطٌ آخر للاستقرار الإقليمي. ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل اتفاقاً قيماً في هذا الصدد. ونرحب بتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تواصل الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي، كما نحث إيران على الاستمرار في الامتثال. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع بقية أطراف الاتفاق للحفاظ على فوائده الاقتصادية بالنسبة لإيران. وفي الوقت نفسه، لدينا شواغل عميقة بشأن أنشطة إيران الإقليمية الضارة، بما في ذلك دعمها للجهات المسلحة من غير الدول. وبالإضافة إلى ذلك، يزعزع تطوير إيران المستمر للقذائف التسيارية استقرار الشرق الأوسط ويتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروع لحيازة الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي. ونرحب بالمناقشات الجارية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان الآن أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو تنفيذ نزع السلاح النووي على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وإلى أن تلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتلك العملية، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل إنفاذ الجزاءات القائمة بصرامة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة إدواودز (غيانا)

لقد أعربنا نحن وحلفاؤنا في حلف شمال الأطلسي عن مخاوف جدية بشأن امتثال روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد رفضت روسيا الانخراط بشكل بنّاء في الحوار ولم تقدم أي رد يعول عليه. ونرغب في استمرار صلاحية المعاهدة، لكن ذلك يتطلب التزام الطرفين. ولا نزال ندعو روسيا إلى إظهار الامتثال الكامل والقابل للتحقق منه بالمعاهدة. إذ لا يمكن نزع السلاح إلا بتوفر الثقة بين جميع الأطراف. وهناك حاجة ملحة إلى تدابير بناء الثقة ولتجديد الجهود الرامية إلى استعادة الثقة. إلى جانب أنظمة الإسناد وعدم الانتشار الفعالة، وستعزز تلك الثقة النظام الدولي القائم على القواعد والضروري لأمننا جميعًا.

السيد سيفاموهان (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.23).

ولقد اضطلعت ماليزيا، بوصفها عضواً مؤسساً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بدور نشط في تطوير وتوحيد المعايير والمبادئ الإقليمية عبر السنوات. وفي ضوء التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات الدولية، لا نزال ملتزمين التزاماً راسخاً بمُثُل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي طالما كانت نموذجاً للتعاون المتعدد الأطراف.

وتؤمن ماليزيا بأن الاحترام المستمر للصكوك التاريخية، مثل ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، تدعم ماليزيا الجهود المبذولة امن أجل تعزيز جميع الآليات التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ثلاثة، ومؤتمر قمة شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع المعزز لوزراء دفاع دول الرابطة. ونحن على ثقة من أن هذه البرامج ستواصل توفير روابط قيمة بين الدول الأعضاء في الرابطة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، مما يتيح تبادل وجهات النظر والخبرات عبر مجموعة من المجالات.

وتؤكد ماليزيا أهمية تحقيق الأهداف الشاملة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وبروتوكولها، وفقاً للوثيقة المعنونة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ٢٠٢٥: التقدم معاً إلى الأمام، التي اعتمدها قادة الرابطة. وانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول لا يزال أمراً لازماً في رأينا.

وتؤيد ماليزيا أيضاً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتناشد جميع الأطراف المعنية اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل تحقيقها.

إن التحديات الأمنية الناشئة ستزيد الحاجة إلى الحوار والعمل المتعدد الأطراف. وتتطلع ماليزيا، جنباً إلى جنب مع شركائنا من المنطقة وخارجها، إلى استكشاف الفرص لتعزيز جدول أعمال الأمن ونزع السلاح العالميين.

السيدة سهايك – سوروكا (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): شهد الشرق الأوسط تغيرات وتحديات على مدى العقود الماضية شكلت هيكل الأمن الإقليمي. ومن الواضح اليوم أن الصراع الرئيسي في المنطقة يجري بين المعتدلين والمتطرفين. والمعتدلون هم البلدان التي تسعى إلى تحيق الاستقرار والازدهار والبيئة الآمنة. أما المتطرفون فهم تلك الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة حتى تتمكن من الترويج لخططها المتطرفة.

وإذا كان المعتدلون يسعون إلى تغيير حقيقي وإيجابي في المنطقة يمكن من مواجهة المتطرفين، فيجب عليهم تطوير وجهات نظرهم وتصوراتهم حول المنطقة. وعلى الرغم من أننا نشهد حدوث تغير مستمر في الشرق الأوسط، يبدو أن المعتدلين بحاجة إلى التعزيز، لأن التكلفة باهظة للغاية: فالاستقرار والأمن والسيادة والازدهار وحرية الدين تُقوّض، مما يتسبب في المعاناة الإنسانية والتزايد المستمر في عدد القتلى.

ويهدف النظام المتطرف في إيران إلى تصدير ثورته إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وخارجه منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. ومن الخليج العربي، وجميع أنحاء إفريقيا والمغرب، إلى آسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا، ما من أحد في مأمن. ويحاول النظام الإيراني وفيلق القدس التابع لقوات حرس الثورة الإسلامية ووكلاؤه إنشاء معاقل داخل تلك المناطق وانتهاك السيادة في جميع أنحاء العالم. إن غض الطرف عن ذلك

خطأ فادح، لأنه يغذي النظام الإيراني المتطرف. والتواصل مع النظام الإيراني لن ينجح، حيث يُعتبر مظهرا من مظاهر الضعف وسيُسيء النظام استخدامه بلا حدود. والنظام الإيراني، شأنه في ذلك شأن نظام الأسد، لا يتورع عن إرهاب شعبه، وكذلك المنطقة بأسرها وخارجها.

لقد تطور الإرهاب في الشرق الأوسط. ففي حين يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة، إلا أن هدفه واحد: تغيير نمط حياة المعتدلين. ويهدف الإرهابيون إلى إسقاط الحكومات في الشرق الأوسط لأنها ليست متطرفة بما فيه الكفاية. وهذه الجهات الفاعلة من غير الدول لها مخططاتها الخاصة، لكن بعضها أدوات في صندوق أدوات الإرهاب الخاص بالنظام الإيراني، دون وازع فيما يتعلق بالتوجه الديني، حيث يشكل تطرفها ببساطة خدمة مفيدة للنظام.

ويجب على المجتمع الدولي والمعتدلين في الشرق الأوسط العمل سويًا ضد هذه القوى المتطرفة، دون تردد، ودون معايير مزدوجة، ودون أوهام. فيجب علينا جميعاً اعتماد نهج استباقي لمنع انتشار الأسلحة التقليدية والقذائف، وتكنولوجيا الصواريخ، والدراية بأسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا ذات الصلة – داخل الشرق الأوسط ومنه وإليه.

وتحتاج القوى المعتدلة في الشرق الأوسط إلى إيجاد طرق للعمل معاً من أجل معالجة شواغلنا الأمنية الجماعية. إن الخطر المتزايد من دولة عضو واحدة في هذه القاعة بالذات – بسبب مساهمتها في الانتشار النووي وأنشطتها المالية وتلك المتصلة بالقذائف – لهو مبعث قلق كبير. ويجب أن نواجه ونحقق هدفنا المشترك المتمثل في شرق أوسط أكثر ازدهارًا وأمانًا. هذا هو السبب في أن المعتدلين في الشرق الأوسط يجب أن يتبعوا نهجا بناء، بدلاً من إهدار الطاقة والموارد على جداول أعمال هدامة لن تسمح بتحقيق أي تقدم ولن تؤدي إلا إلى تقوية المتطرفين.

اسمحوا لي أن أخاطب المنطقة باللغة العربية.

(تكلمت بالعربية)

إن دولة إسرائيل جزء لا يتجزأ من الشرق الأوسط. ومثل الدول المعتدلة الأخرى في المنطقة، تُهدد إسرائيل من قبل قوات مدمرة تساهم بلادي في محاربتها ومكافحتها. لقد كان وما زال الموقف الإسرائيلي بناءً إزاء ما نواجهه من تحديات أمنية وأخرى لا حدود لها. فنحن على استعداد للعمل معًا، هذه التهديدات التي تطرح من قبل القوى المتطرفة والتكفيرية والانقلابية تشتد وتزداد وهي لا تميز بين دول وأمم. جميعنا نبحر في السفينة ذاتها ولذلك يجب علينا التنسيق للوصول إلى الشواطئ الآمنة. ختاماً، نؤكد ضرورة التواصل المباشر على الصعيدين الثنائي والإقليمي وأهمية المساهمة ضد الإرهاب والأطراف المدمرة في المنطقة.

وسوف تتاح النسخة الكاملة لبياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيد المزيني (الكويت): أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر للرئيس على الجهود التي يبذلها مع بقية أعضاء المكتب لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

كما أود أن أعرب عن تأييد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.23)، والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر بالنيابة في وقت سابق بالنيابة عن المجموعة العربية.

تجدد دولة الكويت تأكيدها على موقفها الثابت والمبدئي تجاه قضايا الحد من الانتشار ونزع السلاح بجميع صنوفه وأشكاله المتنوعة عامةً، كما تؤكد دولة الكويت على أهمية إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي ومنها منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، مما يدعم ويعزز من فرص السلام والأمن والاستقرار فيها.

في سياق حديثنا عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تجدد بلادي الدعوة للدول الثلاث التي قدمت القرار المتعلق

بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، والذي يمثل جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، إلى تحمل مسؤولياتها في تنفيذ ذلك القرار، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرفض الخطوات الإسرائيلية التي تهدف لعرقلة انعقاد أي مؤتمر معني بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

ترحب بلادي بالحوارات البناءة بين الأطراف المختلفة للمضي قدماً لنزع هذه الأسلحة، حيث أيدت بلادي المباحثات المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية حول برنامجها النووي، تلك المباحثات التي جاءت بعد أن بلغت حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية درجات غير مسبوقة. وإننا نأمل أن تتكلل هذه المباحثات بالنجاح وأن تفضي إلى تفاهمات من شأنها أن تؤدي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

في الختام، إن دولة الكويت ثابتة في موقفها الداعي والداعم إلى ضرورة الوقوف الجاد لضمان تعزيز المعاهدات ذات الصلة بنزع السلاح. ومن هذا المنطلق، تدعم بلادي الجهود المتعددة الأطراف الهادفة إلى ضمان تعزيز عالمية المعاهدات الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.23).

لا يزال الشرق الأوسط يمثل أحد أكثر المناطق اضطراباً في العالم. وعلى الرغم من كل المصادر الجديدة لانعدام الأمن، ينبع أول وأقدم تهديد والأكثر إزماناً للأمن في الشرق الأوسط من الاستراتيجيات التوسعية والتدخلية والسياسات العدوانية الداعية للحرب والممارسات العدوانية والوحشية للنظام الإسرائيلي. إن غزو إسرائيل لجميع جيرانها، بل وبلدان خارج المنطقة، وشن أكثر من ١٥ حرباً وارتكاب جميع الجرائم الدولية الأساسية مراراً لا يمثل سوى جزء صغير من التخريب الذي تمارسه إسرائيل في المنطقة.

ولفترة طويلة جدا، تجاهلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون في الخليج الفارسي أي استراتيجية لكسب السلام. وقد أخطأوا الاختيار في منطقتنا لفترة طويلة جدا، ثم ألقوا باللوم على الآخرين، لا سيما إيران، في عواقب أخطائهم الاستراتيجية التي تنم عن قصر نظر ووجود ميل للإسراع بإطلاق النار. من دعم غزو صدام حسين لبلدي في عام ١٩٨٠ إلى مساعدته وتحريضه على استخدام الأسلحة الكيميائية؛ ومن حروب طرده من الكويت ثم إزاحته تماماً؛ ومن دعم تنظيم القاعدة وحركة طالبان في البداية إلى شن حرب لإزاحتهما عن أفغانستان؛ ومن دعم نفس فصيلة الإرهابيين المتطرفين الذين يجلبون الخراب إلى سورية إلى احتلال أجزاء من سورية بشكل خطير تحت ستار القتال ضد الجماعات التي سلحوها ومولوها؛ ومن غزو إسرائيل للبنان وعدوانها اللاحق عليه واحتلالها غير المشروع لفلسطين إلى توغلاتها المتكررة في المجال الجوي السوري؛ وقصف اليمن بالطائرات التي قدمها الغرب – فما الذي جلبته هذه الأعمال على العالم؟

وتعاني الولايات المتحدة وعملاؤها في منطقتنا من النتائج الطبيعية لخياراتهم الخاطئة، لكنهم يستخدمون اللجنة الأولى والمحافل الأخرى لإحياء الهستيريا المحيطة بسياسة إيران الإقليمية وإخفاء الواقع. ولكن هل أجبرتهم إيران على كل تلك الخيارات الخاطئة، كما يزعم بعضهم بشكل سخيف؟ وهل نحن ملامون لأننا وقفنا على الجانب الصحيح من التاريخ في قتال صدام حسين والقاعدة وطالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وما إلى ذلك، فيما كانت الولايات المتحدة ورفاقها يمولونهم ويسلحونهم ويدعمونهم؟

وسباق التسلح المستمر في منطقتنا هو مثال على التنافس المدمر وغير الضروري الذي يحرم منطقتنا من الأمن والأمان. وتقع أول وثالث أكبر البلدان المستوردة للأسلحة في العالم في الخليج الفارسي. وقد استخدمتا الكثير من أسلحتهما لنشر الموت والدمار في اليمن. والولايات المتحدة هي المورد الرئيسي لتلك الأسلحة. وبالتأكيد، لا ينبغي لأحد أن يتوقع أن تكون للولايات المتحدة مصلحة في حل المشكلات الإقليمية، لأن كل ما تقدّره هو المال وبيع المزيد من الأسلحة الجميلة. لقد درجت على معالجة المشاكل الأمنية في المنطقة بمنظور المحصلة الصفرية.

وأظهرنا للعالم، من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة، أن برنامجنا النووي سلمي بشكل حصري. ويقدم النجاح التاريخي للدبلوماسية مقابل الإكراه في حل تلك المسألة درساً سياسياً بسيطاً ولكنه مهم: لقد حددت جميع الأطراف المعنية المشكلة بطريقة مقبولة للجميع تيسر التوصل إلى حل مقبول للجميع. وبعبارة أخرى، أدركوا أنه يتعين عليهم التخلي عن توقعاتهم المُغالى فيها لصالح التوصل إلى حل وسط عملي.

ومن وجهة نظرنا، فإن منطقة الخليج الفارسي، التي تعاني من نقص في الحوار والثقة، أحوج ما تكون إلى التغيير. وتحتاج المنطقة إلى بنية أمنية إقليمية جديدة لتحويلها إلى منطقة قوية تسهم فيها الدول صغيرها وكبيرها في الاستقرار. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن لبلدان منطقة الخليج الفارسي أن تنشئ ترتيبات إقليمية واقعية، تبدأ بمنتدى حوار إقليمي، يستند إلى المبادئ المعترف بها عموماً والأهداف المشتركة. ويمكن لمثل هذا المنتدى أن يعزز التفاهم حول طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك تدابير الأمن وبناء الثقة ومكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية. وقد يتطور في نهاية المطاف ليتحول إلى ترتيبات رسمية بقدر أكبر للتعاون الأمني وعدم الاعتداء. وفور الانتهاء من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥، اقترحت إيران إنشاء هذا المنتدى. ولا يزال هذا الاقتراح مطروحاً على الطاولة.

فجميع دول الخليج الفارسي بحاجة إلى اعتماد نهج ذي محصلة غير صفرية. وهذا يعني إدراك الحاجة إلى احترام مصالح الجميع، الأمر الذي سيؤدي بطبيعته إلى الاستقرار. وما لم يكن هناك جهد جماعي لتحقيق السلام والأمن الشاملين للجميع في منطقة الخليج الفارسي، فستجتاحنا الاضطرابات. وإيران ملتزمة بالوفاء بمسؤوليتها عن الإسهام في الحفاظ على السلام والأمن في منطقة الخليج الفارسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن التزاماتها بموجب اتفاقات الأمن وتحديد الأسلحة. ونعمل، بالتعاون مع حلفائنا وشركائنا، في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، على اتخاذ الخطوات المشتركة الممكنة لإزالة التهديدات والتحديات الجديدة للأمن الإقليمي وحل النزاعات القائمة وضمان السلام والاستقرار. ونشارك بنشاط في المناقشات في إطار حوار بناء بشأن مختلف جوانب الأمن الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ بقلق أنشطة شركائنا الغربيين الرامية إلى تقويض الأمن الإقليمي في أوروبا. وتحت شعار الحاجة إلى احتواء التهديد القادم من الشرق، هناك تعزيز غربي مسبوق للأسلحة التقليدية والقدرات العسكرية بصورة عامة على طول الحدود الروسية. يجري إنشاء نقاط الانطلاق في بلدان منطقة بحر البلطيق بغية نقل القوات من أمريكا الشمالية إلى أوروبا من أجل زيادة القدرات القتالية ونشر المزيد من الوحدات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في دول بحر البلطيق وبولندا ورومانيا وبلغاريا. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء تزايد الأنشطة العسكرية لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي على طول الحدود الروسية. زاد عدد الوحدات الأجنبية المرابطة في أراضي لاتفيا وليتوانيا وإستونيا وبولندا من ٢ ٠٠٠ إلى ١١ ٠٠٠ من الجنود خلال الفترة

من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨. وتملك القوات جميع أنواع الأسلحة الهجومية. والسؤال، لماذا من الضروري القيام بذلك؟

وقد حدثت زيادة في كثافة الرحلات الجوية الاستطلاعية والتكتيكية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في المنطقة منذ عام ٢٠١٥. ونلاحظ الزيادة الحادة في استخدام القوات الجوية للقاذفات الاستراتيجية من طراز B-52H و B-1B التابعة للولايات المتحدة في إطار مناورات التحالف التي أجريت في بحر البلطيق والبلدان الاسكندنافية. وقد زاد عدد الرحلات الجوية للقاذفات الاستراتيجية في أوروبا من ١٢ في عام ٢٠١٤ إلى ٧٢ في عام ٢٠٠٧، ونفذ ما يزيد على ٤٠ من الطلعات الجوية منذ بداية عام ٢٠١٨. وقامت سفن منظمة حلف شمال الأطلسي بأنشطة في بحر البلطيق والبحر الأسود السفن من قواتها البحرية المشتركة: كان هناك ٣٩ عملية إطلاق في عام ٢٠١٦ و ٧٤ في عام ٢٠١٧.

والفرق الرئيسي بيننا وبين بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وزعيمتها الولايات المتحدة هو أننا نجري المناورات على أراضينا، وتستخدم الولايات المتحدة أراضي حلفائها لإجراء المناورات. وبالإضافة إلى ذلك، لا نستخدم الأفرقة الخاصة في مناوراتنا مرتدية الزي الرسمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومسلحة بمعداتها؛ في حين كثيرا ما تفعل منظمة حلف شمال الأطلسي ذلك، وترتدي قواتها في بعض الأحيان الزي الرسمي العسكري للقوات الروسية. وجميع مناوراتنا دفاعية أو لمكافحة للإرهاب بطبعها، وهذا ما لا يمكن أن يقال عن مناورات منظمة حلف شمال الأطلسي. ومناورات منظمة حلف شمال الأطلسي ذات توجه واضح معاد لروسيا، بغض النظر عن مكان إجرائها، سواء في أوروبا أو في الأقاليم الجنوبية.

ونرى جانباً سلبياً آخرا في تزايد المشاركة النشطة للدول المحايدة في أنشطة عسكرية تتسم بعداء ضمني لروسيا. والمثال الصارخ على ذلك هو عملية (Trident Juncture) في عام ٢٠١٨، التي شاركت فيها السويد وفنلندا.

ولا يمكننا أن ننسى الجانب المالي. فالنفقات العسكرية لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي من المتوقع أن تبلغ بضغط من الولايات المتحدة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، وفي الوقت نفسه، قدمت توصية بزيادة ٤ في المائة. والميزانية العسكرية للولايات المتحدة أيضاً آخذة في الازدياد. وستسجل ميزانية عام ٢٠١٩ رقماً قياسياً آخر. ويجري هذا بالتزامن مع خفض روسيا التدريجي لنفقاتها العسكرية.

وتبين هذه الإحصاءات بوضوح التطلعات الحقيقية لشركائنا الأمريكيين وحلفائهم. وتتخذ روسيا نهجاً آخر. وندعو إلى إزالة حالات سوء الفهم والحد من التوترات عن طريق الحوار القائم على الاحترام.

ولا يمكن تعزيز الهيكل الأمني تحت ظروف النقص الحاد في الثقة والتغيرات غير المتوقعة في سياسات منظمة حلف شمال الأطلسي وتخطيطها العسكري بشأن احتواء روسيا. وفي هذا السياق، فإن البيانات الأخيرة لا يمكن تنفيذها إلا في ظل شروط الأمن المتساوي للجميع. ونعتقد أيضاً أنه يجب علينا تجنب الظروف المؤدية إلى المواجهة في تعزيز علاقاتنا. وفي ذلك الصدد، أود التأكيد على أن النشاط العسكري يجري تحت مراقبة دولية وثيقة، وروسيا تتصرف بطريقة شفافة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ أحكام معاهدة الأجواء المفتوحة ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بالوجود الروسي في أراضي فرادى الدول، وهي مولدوفا وإقليم ترانسدنيستريا فضلاً عن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، نود أن نؤكد مرة أخرى أن قواتنا ترابط هناك على أساس ولاية دولية، كما هي الحال في ترانسدنيستريا، أو على أساس اتفاقات ثنائية مع دول مستقلة ذات سيادة، كما هو الحال في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ويكفل الوجود العسكري

الروسي في تلك المناطق استقرارها ويهيئ الظروف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية، والأهم من ذلك، للتعايش دون نزاع فيما بين الشعوب التي تعيش في تلك المناطق المحددة. وهذه حقيقة لا يستطيع حتى أكثر منتقدي السياسة الخارجية الروسية شراسة رفضها.

ونرى أن البيانات بشأن عسكرة القرم والبحر الأسود وبحر أزوف محض دعاية وتهدف إلى إخفاء خطط منظمة حلف شمال الأطلسي لاخضاع المنطقة لسيطرتها. ويجري بالفعل تنفيذ هذه الخطط بنشاط، على سبيل المثال، من خلال بناء قاعدة بحرية في نيكولاييف، فضلاً عن إجراء تدريبات منتظمة للقوات البحرية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في البحر الأسود.

وسوف تتاح النسخة الكاملة لبياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهيب بجميع الوفود بأن تقصر مداخلاتها على خمس دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيدة عبد الله (الإمارات العربية المتحدة): تؤيد بلادي بيان المجموعة العربية. وتؤكد بلادي التزامها المستمر بدعم الحوار والتشاور ودعم الجهود كافة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من وجود العقبات التي يجب التغلب عليها من أجل التخلص التام منها وذلك انطلاقاً من أهمية الأسس والمبادئ التي وضعتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمواجهة مشكلة الانتشار النووي.

وعليه نأمل بأن يتم تحقيق ذلك واتخاذ خطوات إيجابية وجادة لتنفيذ آليات ونتائج مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار للعام ٢٠١٠، وضمان عقد المؤتمر المؤجل الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمشاركة جميع البلدان في المنطقة دون تأخير. وتكرر بلادي دعوتها إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي باعتبارها الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم حتى حينه إلى هذه المعاهدة.

لقد رحبت دولة الإمارات بالقمة بين الكوريتين والتقدم المحرز لها والتي سلطت الضوء على شبه جزيرة كورية خالية من السلاح النووي الأمر الذي من شأنه أن يسهم بشكل فعال في تقليل التوتر واستتباب الأمن والسلم فيها. وعليه تجدد دولة الإمارات دعوتها لكوريا الشعبية الديمقراطية للعودة لمعاهدة عدم الانتشار والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والالتزام بالقرارات الأممية ذات الصلة تحقيقاً للأمن والسلم الدوليين. وانطلاقاً من أهمية خلق بيئة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل تجدد دولة الإمارات العربي المتحدة التزامها التام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعيد تأكيدها على حق الدول في تطوير البرامج السلمية للطاقة النووية. وتدعو بلادي إيران إلى الشفافية والامتثال لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبناء المزيد من الثقة حول طبيعة أنشطتها النووية، آملين بأن تنعكس هذه الخطوات بطريقة إيجابية على سلوكها في المنطقة.

ختاماً، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطوير عمل هذه اللجنة واعتماد إجراءات فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي. ختاماً، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطوير عمل هذه اللجنة واعتماد إجراءات فعالة تسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد أوراني (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/73/PV.23).

إن معالجة نزع السلاح والأمن في المنطقة، بالنسبة لتيمور – ليشتي، مسؤولية جماعية في تعزيز السلام والاستقرار. ولهذا السبب أصبحت تيمور – ليشتي دولة طرفاً في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٧، وفي المنتدى الإقليمي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشارك تيمور – ليشتي بنشاط في الاجتماعات الإقليمية والحلقات الدراسية وحلقات العمل لتعزيز السلام الإقليمي والأمن والوئام والاستقرار، وبخاصة الصداقة بين الشعوب في المنطقة، وهي لا تزال تحافظ على علاقات صداقة وتعاون خاصة مع البلدان المجاورة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على وجه الخصوص، وفي المنطقة بشكل عام.

ويؤمن وفد بلدي بأن جميع الأطراف ينبغي أن تستمر في تواصل احترام وتعزيز صكوك السلام الإقليمية وتشجيع الحوار البناء من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع الاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويقر وفد بلدي بأن مسائل نزع السلاح والأمن الإقليميين والأمن لم تعد مسؤولية فرادى البلدان وحدها. فقد أصبحت شواغل أمنية جماعية بينما نحن نكافح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات، فضلاً عن الأنشطة الإرهابية في المنطقة.

ولذلك، أنشأت تيمور – ليشتي في عام ٢٠١١ إطاراً قانونياً على الصعيد الوطني لمنع ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠١٤، صدّقت تيمور – ليشتي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفي عام ٢٠١٤ أنشأت تيمور – ليشتي أيضاً شرطة علمية للتحقيقات الجنائية العلمية للتحقيق في الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من العقاقير المخدرات غير المشروعة. وفي عام ٢٠١٧، وضعت تيمور – ليشتي أيضاً تشريعات وطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن الإرهاب والاتجار والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن تعالج من خلال مراقبة الحدود وتقاسم المعلومات بشأن التجارة الاتجار غير المشروعة في بالأسلحة الصغيرة مع البلدان المجاورة الإقليمية؛ والتعاضد المتبادل في إنفاذ القانون على الصعيد الوطني؛ ووضع نظام لقاعدة البيانات؛ ورصد النقل البحري للأسلحة الصغيرة بغرض بيعها أو شرائها بشكل غير مشروع. إن اللتعاون والتنسيق بين البلدان المجاورة له أهمية حيوية لضمان السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويود ويؤكد وفد بلدي أن يؤكد أيضاً على أن الأمن الإقليمي كذلك تقوضه اليوم شحنات الأسلحة غير المشروعة والقرصنة البحرية،. وأن المسؤولية والأمن الجماعيين يجب أن يحترما مبدأ السلامة الإقليمية على النحو المجسد في ميثاق الأمم المتحدة احتراماً كاملاً. ويؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً المبادرات الإقليمية والدولية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل. وينبغي إزالة هذه الأسلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويؤكد وفد بلدي أن تيمور – ليشتي لا تؤيد أي كيان، سواء كان دولة أو جهة غير حكومية، يحاول استحداث أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها أو حيازتها أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

ولذلك، وقّعت تيمور – ليشتي وصدّقت، تمشياً مع التزامها الأكيد، على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، واتفاقية

حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. كذلك تحيط تيمور – ليشتي علماً بالاتفاقيات والمعاهدات التي لم تصبح بعد بالكامل طرفاً فيها من أجل مواصلة النظر فيها والتوقيع والتصديق عليها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل أوزبكستان لعرض مشروع القرار A/C.1/73/L.48.

السيد ابراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببيان بالنيابة عن الدول الأطراف في معاهدة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وتحديداً بلدي أوزبكستان، بوصفها المنسق الحالي للمعاهدة، وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

كان دخول المعاهدة حيز النفاذ، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، معلماً بارزاً ومميزاً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي أسهمت من خلالها بلدان المنطقة إسهاماً كبيراً في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. وكان إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية نتيجة للجهود الجماعية التي بذلتها جميع دول المنطقة وسط آسيا الخمس رغبةً منها في دعم الأمن والاستقرار والسلام للمنطقة وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الرخاء والرفاه لشعوبها.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، استضافت أوزبكستان مؤتمراً دولياً بعنوان ”وسط آسيا – منطقة خالية من الأسلحة النووية“ لزيادة الوعي داخل المجتمع الدولي إزاء الجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى لإنشاء هذه المنطقة. نُظّم حفل التوقيع على المعاهدة في سيميبالاتينسك في، كازاخستان، حيث أُغلق أحد أكبر مواقع التجارب النووية في عام ١٩٩١. وعُقد الاجتماع الاستشاري الأول بشأن المعاهدة في تركمانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وجمهورية قيرغيزستان هي الجهة التي أُودعت لديها المعاهدة.

والتزمت الدول الأطراف في المعاهدة طوعاً ودون لبس بحظر إنتاج الأسلحة النووية ومكوناتها أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وحيازتها ونشرها على أراضيها. ولذلك تعتبر المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى متوافقة تماماً مع أحكام معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية والعملية العالمية لنزع السلاح.

وبالإضافة إلى ذلك، تشمل منطقة آسيا الوسطى عدداً من السمات الخاصة. فهي المنطقة الأولى التي تقع بأكملها في نصف الكرة الشمالي وفي منطقة بلا منفذغير ساحلية. وهي المنطقة الوحيدة من هذا النوع التي نُشرت فيها الأسلحة النووية. وإجمالاً، عزز إعلان منطقة آسيا الوسطى، التي تقع في قلب القارة الأوروبية الآسيوية، منطقةً خالية من الأسلحة النووية بشكل كبير أمن واستقرار حيز جغرافي سياسي شاسع.

ونلاحظ بارتياح كبير أن عملية المشاورات الطويلة بشأن تقديم ضمانات الأمن السلبية إلى البلدان الأعضاء في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا قد أُنجزت بنجاح في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، عندما وقّع ممثلون رفيعو المستوى من الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول بشأن ضمانات الأمن السلبية بحضور الدول الأطراف في المعاهدة. والبروتوكول جزء لا يتجزأ من المعاهدة ويوسع نطاق الضمانات الأمنية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في بلدان آسيا الوسطى.

صدقت أربع دول حائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة. ونأمل أن يتم استكمال العملية الرسمية لإضفاء الطابع المؤسسي على المنطقة قريباً. وسيظل ذلك إسهامنا المشترك الهام في تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يود وفد بلدي أن يعرض، في هذه الدورة للجمعية العامة، بالنيابة عن وفود كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان، مشروع القرار A/C.1/73/L.48، المعنون ”معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا“. ومشروع هذا القرار الذي يُقدم كل سنتين هو تحديث تقني للقرار ٦٥/٧١ المعتمد في عام ٢٠١٦. وتعكس الوثيقة التقدم المحرز منذ توقيع المعاهدة في عام ٢٠٠٦، ويؤكد مجدداً التزامنا القوي بتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل المشترك لبلدان وسط آسيا في أن يحظى مشروع القرار المقترح بتوافق آراء الجميع والدعم الكامل من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء التي وافقت بالفعل على المشاركة في تقديم مشروع القرار. وأحض الدول الأخرى على التكرم بأن تحذو حذوها.

السيد أونغ (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ميانمار البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/73/PV.23).

يبين الجمود الذي تعاني منه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف اليوم أن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود التعاونية من أجل تحقيق هدفنا النهائي لنزع السلاح على الصعيد العالمي، ألا وهو القضاء على الأسلحة النووية وإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من إحراز تقدم مطردٍ في جدول أعمال نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا يزال من الضروري تعزيز نزع السلاح وتخفيف التوتر على المستويين العالمي والإقليمي في ضوء التحديات الأمنية المتزايدة التعقيد التي تواجهنا اليوم.

تكمل النُّهج الإقليمية والعالمية لنزع السلاح والحد من الأسلحة بعضها بعضاً، وينبغي السعي لتحقيقها بصورة متزامنة من أجل الحفاظ على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. لذلك، من المهم تشجيع وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح على الصعيد العالمي وإرساء السلام والأمن الدوليين من خلال دعم وتشجيع الجهود والمبادرات الإقليمية لنزع السلاح، فضلاً عن تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة.

إن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، على أساس اتفاق أو ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية، تدبيراً فعالاً للحد من زيادة انتشار الأسلحة النووية. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنشاء هذه المناطق يسهم في قضية نزع السلاح النووي.

وتعيد ميانمار تأكيد التزامها بالحفاظ على منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ونحن نقر بأهمية التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة، بما في ذلك خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وتكرر ميانمار تأكيد التزامها بالعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المعلقة وفقًا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وبينما نعرب عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تعتقد ميانمار اعتقاداً قوياً أن المكتب سيواصل العمل كجهة تقدم المشورة والخبرة والمساعدة في مجال نزع السلاح والمسائل الأمنية ذات الصلة عن طريق مساعدة الدول الأعضاء

على بلوغ أهدافها فيما يخص الأمن ونزع السلاح من خلال مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، نشكر المراكز الإقليمية على عملها الشاق.

وتؤيد ميانمار تماماً الدور الذي تقوم به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاث، ولا سيما المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادىء لما يقدمه من مساعدة عملية وعمل في مجال بناء القدرات للإسهام في الجهود الوطنية والإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن تشجيع الحوار وبناء الثقة، والتثقيف في مجالي السلام ونزع السلاح في المنطقة.

وتعمل ميانمار مع المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ على صياغة الصكوك الدولية والتشريعات المحلية واستخدام الأدوات المتاحة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد ميانمار تأييداً كاملاً التزام الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بتكثيف الجهود لتيسير الحوار فيما بين الدول الأعضاء من خلال التفاعل في سياقات رسمية وغير رسمية، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على العودة إلى رؤية مشتركة وإلى الدرب المؤدي للقضاء التام على الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري استئناف المفاوضات الموضوعية الموجهة نحو تحقيق النتائج في مؤتمر نزع السلاح دون إبطاء.

ونعتقد أن استعادة الثقة والاطمئنان فيما بين الدول الأعضاء أمر أساسي لكسر الجمود الحالي. وتدعو ميانمار جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد طريق مشترك والحد من المخاطر النووية وبناء الثقة وتحقيق تقدم ملموس يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية عن طريق تعزيز التنفيذ الجماعي لآليات نزع السلاح الإقليمية الخاصة بنا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مجموعة ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“. تبدأ اللجنة الآن نظرها في مجموعة ”آلية نزع السلاح“. وأحض مرة أخرى جميع المتكلمين على التفضل بالتقيد بالفترة الزمنية المقررة.

أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروعي القرارين A/C.1/73/L.16 و A/C.1/73/L.18.

السيد إروين (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي سروري البالغ أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ما تزال حركة بلدان عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء التآكل المستمر لتعددية الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض في هذه المجالات وباعتبارها النهج المستدام الوحيد لمعالجة تلك المسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجدداً على أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وتكرر دعوتها مؤتمر نزع السلاح للاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل شامل ومتوازن بدون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية للدول كافة. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد أهمية المبدأ الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

> ”ينبغي اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة على نحو يكفل حق كل دولة في الأمن، ولا يحقق لأي دولة منفردة أو مجموعة من الدول ميزة على غيرها في أي مرحلة من المراحل.“ (القرار S/10-2 الفقرة ٢٩).

ترفض حركة بلدان عدم الانحياز بشدة أي تسييس لعمل مؤتمر نزع السلاح وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاحترام التام لنظامه الداخلي وأساليب العمل المتفق عليها.

وترحب المجموعة بالجهود التي بذلها رؤساء الدورات السابقة لمؤتمر نزع السلاح من الدول الأعضاء في حركة بلدان

عدم الانحياز من أجل استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٨. وتحيط حركة بلدان عدم الانحياز علماً بالمداولات والمناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية التي عقدت أثناء دورة العام ٢٠١٨ لمؤتمر نزع السلاح. وبينما نرحب بالجهود المبذولة بشأن برنامج العمل خلال دورة عام ٢٠١٨، تشجع الحركة جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لكفالة وفاء مؤتمر نزع السلاح بولايته التفاوضية.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مجدداً أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بعضويتها العالمية، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تنظر في مختلف المشاكل في مجال نزع السلاح وتقدم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز جميع الدول الأعضاء إلى التوصل إلى توافق في الآراء داخل الفريق العامل التابع للهيئة بشأن التوصيات الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وحركة بلدان عدم الانحياز، من جانبها، مستعدة للمشاركة بصورة بناءة في النهوض بالمسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح وسبل ووسائل تعزيز آلية نزع السلاح. وتؤكد الحركة على أهمية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (SSOD-IV)، التي من شأنها أن تتيح فرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح – من منظور أكثر اتساقاً مع الحالة الدولية الراهنة – وتعبئة المجتمع الدولي والرأي العام لدعم إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها.

وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بالنجاح في عقد دورتين موضوعيتين في عام ٢٠١٦ ودورة موضوعية في عام ٢٠١٧ للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، برئاسة إكوادور، والذي اتفق على أهداف وجدول أعمال الدورة.

يمثل تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هدفاً مشتركاً. واستناداً إلى نظامها الداخلي القائم وأساليب عملها، أبرمت الآلية معاهدات تاريخية ووضعت مباديء توجيهية. وترى حركة عدم الانحياز أن الصعوبة الرئيسية تكمن في انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض الدول لتحقيق تقدم، ولا سيما بشأن نزع السلاح النووي.

وتعرب الحركة عن قلقها العميق إزاء استمرار عدم التمثيل الكافي لبلدان حركة بلدان عدم الانحياز في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وتطلب من الأمين العام والممثل السامي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التمثيل المتوازن والعادل في المكتب. وتشدد حركة بلدان عدم الانحياز على ضرورة تعزيز معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على نحو ملائم وتوسيع نطاق مهامه في مجال البحوث والمعلومات تبعاً لذلك، على نحو ما هو منصوص عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى.

وفي إطار هذه المجموعة، تقدم الحركة مشروعي القرارين A/C.1/73/L.16 المعنون ”عقد دورة الجمعية العامةالاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح“، و A/C.1/73/L.18 المعنون ”مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح“. ونحن نسعى إلى الحصول على دعم جميع الدول الأعضاء بخصوص مشروعي القرارين.

وأخيرا، تحث الحركة جميع البلدان على العمل معاً والتعاون أكثر، وعلى برهنة التزامها السياسي بشكل ملموس، بما في ذلك هنا في اللجنة الأولى، سعيا لكفالة أن تطلق آلية نزع السلاح، مرة أخرى في المستقبل غير البعيد، إمكاناتها من أجل تعزيز السلام والأمن العالميين.

السيد باسم حسن (مصر): أود بداية أن أعرب عن تضامن مجموعة الدول العربية مع بيان حركة بلدان عدم الانحياز. إن مساعي المجموعة العربية لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي هي جزء لا يتجزأ من التزامها المبدئي بنزع السلاح النووي وصولاً على عالم خال من الأسلحة النووية باعتباره الأولوية القصوى لجهود نزاع السلاح والأمن الدولي، وذلك على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨. وتعيد المجموعة التذكير بأن مرجعية أنشطة وآليات نزع السلاح للأمم المتحدة تستند إلى تلك الدورات الخاصة، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تخصص لهذا الغرض. وترحب المجموعة بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزاع السلاح، وتتطلع إلى توصل هذه الدورة الاستثنائية لنتائج ملموسة تهدف إلى تدارك التطورات العديدة التي شهدتها الساحة الدولية على صعيد التهديدات المتزايدة للأمن الدولي، في وقت تشهد فيه المنظومة الدولية لنزع السلاح تطوراً هاماً وتاريخياً متمثلاً في نشأة أول صك دولي ملزم يحظر الأسلحة النووية وينزع لأول مرة المشروعية عن امتلاكها أو نقلها أو نشرها أو تطويرها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، وصولاً للتخلص التام منها.

السيد الرئيس، تؤكد المجموعة العربية على أهمية تضافر الجهود الدولية لمعالجة الانتكاسة الخطيرة التي شهدتها منظومة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متمثلة في فشل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ والسعي لإنجاح المؤتمر عام ٢٠٢٠ من خلال التوصل لوثيقة ختامية متوازنة وشاملة تتعامل بشكل واضح مع التحديات التي تواجه الركائز الثلاث للمعاهدة، وفي مقدمتها ركيزة نزع السلاح النووي، فضلاً عن إحراز تقدم ملموس إزاء قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والتي تمثل أحد الشروط الضرورية لنجاح المؤتمر في الوفاء بولايته.

كما نؤكد من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل الوحيد المنشأ خصيصاً للتفاوض على معاهدات نزع السلاح، من أداء دوره، ونؤكد كذلك أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود بالضرورة إلى قصور في آليات عمل المؤتمر، وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية لبعض الدول. وبالتالي تشدد المجموعة العربية على ضرورة الإسراع بتفعيل دور مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته التفاوضية، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وترى المجموعة العربية أن الموضوعات المطروحة على مشروع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح متسقة مع الأهداف والأولويات المتفق عليها دولياً في هذا المجال، ولا يجوز تقديم التعامل مع أحدها قبل الاتفاق على خطوات تنفيذية للتخلص من الأسلحة النووية، أو يتم التركيز على فرض التزامات جديدة في مجال منع الانتشار على حساب نزع السلاح النووي بشكل يقود للمزيد من الاختلالات بين التزامات الدول النووية في مجال نزع السلاح النووي من جهة والتزامات الدول غير النووية في مجال عدم الانتشار من جهة أخرى.

السيد الرئيس، عبرت المجموعة العربية مراراً عن خيبة أملها لعدم تمكين هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق بشأن أية توصيات منذ سنوات طويلة، فيما عدا التطور النسبي الذي شهدته الدورة الماضية، وهو أمر يرجع للمواقف غير البناءة لبعض الدول النووية التي تستمر في عرقلة التوصل إلى توافق بشأن إجراءات نزع السلاح النووي. وقد بذلت المجموعة العربية جهوداً كبيرة من أجل التوصل إلى نتائج توافقية، وقامت بدور بناء، خاصة في إطار المساعي المتعددة الأطراف لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هنا تؤكد المجموعة في هذا السياق على ضرورة أن تبدي الدول النووية الإرادة السياسية اللازمة والمرونة المطلوبة من أجل تمكين هيئة نزع السلاح من التوصل في الدورة الحالية المستمرة حتى عام ٢٠٢٠ لنتائج موضوعية حول نزع السلاح النووي. هذا

وترحب المجموعة بالمبادرة التي أطلقها السكرتير العام تحت عنوان ”تأمين مستقبلنا المشترك: أجندة لنزع السلاح“ في أيار/مايو ٢٠١٨، وتتطلع لتطوير آليات لتنفيذ هذ المبادرة بالتشاور مع الدول الأعضاء بهدف إعادة جهود نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، إلى صدارة اهتمامات منظمة الأمم المتحدة.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وبلدي ميانمار.

إن عمليتي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي مترابطتان بصورة جوهرية وتعزز كل منهما الأخرى، وهناك حاجة حقيقية إلى جهود منهجية ومتدرجة ترمي إلى النهوض بهاتين العمليتين. وتعددية الأطراف هي المبدأ الجوهري للتفاوض في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف المحافظة على المعايير العالمية وتعزيزها وتوسيع نطاقها؛ ولا بد من إعادة تنشيط المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة المعنية بنزع السلاح واستخدامها بشكل أفضل، وذلك من خلال تحسين التنسيق وادماج الخبرات في عملها.

واستنادا إلى القواعد الإجرائية وطرائق العمل، أنتجت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح معاهدات ومبادئ توجيهية مهمة وعززت الثقة والاطمئنان بين الدول. ومع ذلك، فمن دواعي القلق الشديد كون الآلية العالمية لنزع السلاح تسير ببطء شديد بسبب التراجع المستمر لتعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤمن بأن الإرادة السياسية للدول الأعضاء مهمة، وينبغي تدعيمها بدرجة كبيرة.

وتشدد رابطة أمم جنوب شرق آسيا على ضرورة تعزيز طابع ودور وغرض محافل الأمم المتحدة المختلفة لنزع السلاح، وبالتحديد اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح، والمجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وفي حين نقر بالدور المهم لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، يساورنا القلق إزاء استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح فيما يخص الاتفاق على برنامج العمل. ولذلك فإن الرابطة تؤكد من جديد دعوتها المؤتمر للتوصل بتوافق الآراء إلى اتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير.

وفي حين ترحب الرابطة بإنشاء الهيئات الفرعية الخمس خلال دورة عام ٢٠١٨ لمؤتمر نزع السلاح، فهي تشجع جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية اللازمة من أجل وفاء مؤتمر نزع السلاح بولايته التفاوضية.

وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة المشاورات بشأن الخطوات القادمة لانعقاد هذه الدورة الاستثنائية.

ومع التسليم بالدور الهام والقيم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، تشدد الرابطة على أنه ينبغي تعزيز المعهد على نحو ملائم وتوسيع نطاق مهامه في مجال البحوث والمعلومات تبعاً لذلك، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-١٠/٢).

وترحب الرابطة بخطة الأمين العام لنزع السلاح، المبينة في الوثيقة، المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“. ونتطلع إلى التنفيذ الفعال لإجراءات الخطة البالغ عددها ٤٠ إجراء.

وتعتقد الرابطة أن الإنجازات الحالية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ما تزال بعيدة عن توقعاتنا المشتركة. وقد حان الوقت لتحديد تدابير ملموسة بشأن كيفية زيادة فعالية الآلية وتوفيرها لفوائد عملية تسهم في تحقيق التنمية والسلام والأمن على الصعيد الدولي.

وقد ظللنا نحذر من أخطار تراكم الصدأ على آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وما فتئنا نشهد أمثلة على الجمود في غياب الإرادة السياسية الكافية. ولذلك، فإن موقفنا هو الذي سيحدد ما إذا كنا سندفع الآلية قدماً بصورة جماعية أم سنركن إلى فخ الجمود. وخيارنا سيحدد هيكلنا لنزع السلاح في المستقبل.

وتحث الرابطة جميع الدول الأعضاء على تكثيف جهودنا الرامية إلى تعزيز آلية نزع السلاح على الصعيد العالمي. ونشير إلى الكلمات الخالدة للراحل كوفي عنان، أميننا العام السابق المحترم، الذي قال،

”أعتقد أن الوقت الراهن هو أنسب وقت على الإطلاق لكسر الجمود في المفاوضات المتعددة الأطراف وتسليط الضوء مرة أخرى على نزع السلاح في جدول الأعمال الدولي“.

السيدة كاري (جزر البهاما) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية في المناقشة المواضيعية بشأن مجموعة ”آلية نزع السلاح.“ وبما أن هذا هو خطابي الأول أمام اللجنة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأود أن أؤكد لهم استمرار دعم الجماعة الكاريبية ووفد جزر البهاما لعملهم.

أود بداية أن أؤكد مجدداً الأهمية التي توليها الجماعة الكاريبية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والعمل الذي تضطلع به الآليات ذات الصلة التابعة لها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى. لقد برهن السياق العالمي المتغير على الحاجة إلى تعزيز الحوار بشكل مبتكر ومضاعفة الالتزام بتحقيق هدف نزع السلاح.

إن الجماعة الكاريبية يسعدها التقدم الذي أُحرز مؤخراً في مؤتمر نزع السلاح، وترحب بقرار مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨ بإنشاء هيئات فرعية معنية بسبعة من البنود الثمانية المحالة إليه للنظر فيها. وتشمل هذه البنود، في جملة أمور، المسائل الناشئة وغيرها من المسائل ذات الصلة بالعمل الموضوعي للمؤتمر.

ونشجع الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا أمل وطيد في أن تعمل الوفود في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بثبات وبطريقة شفافة وشاملة للجميع للتغلب على الشلل الذي يحول دون التوصل إلى اتفاق في المجالات الرئيسية لمداولات نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الكاريبية بالتوصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧ (A/72/42)، الأمر الذي مهد الطريق للنظر لاحقا في بند جديد من بنود جدول الأعمال يتعلق بالفضاء الخارجي. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى مواصلة الحركة خلال دورة السنوات الثلاث الجديدة والمشاركة في مناقشات مجدية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات العملية لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا المنعطف، تعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها للسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وكذلك لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للدور القيم الذي يضطلع به بوصفه منسق مبادرات نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتشير الجماعة مع التقدير

إلى برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح، الذي يشجع على زيادة الفهم لعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح والمؤسسات الأخرى العاملة في مجالات الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة من دون الأمن والعدالة والحكم الرشيد والسلام. وتولي الجماعة الكاريبية أهمية كبيرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وللبند ١٦، في سياق نزع السلاح، الذي يدعو إلى السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية. وتعتقد الجماعة الكاريبية اعتقاداً راسخاً أن نزع السلاح هو الصلة الأساسية بين السلام والتنمية المستدامة. وتكمّل النهج الإقليمية والعالمية بشأن نزع السلاح بعضها بعضاً وينبغي تنفيذها بصورة متزامنة.

وبالتالي، تشيد الجماعة الكاريبية بالمساهمات القيمة لمراكز السلام ونزع السلاح الإقليمية، التي توفر المساعدة في بناء القدرات وطائفة من الفرص التدريبية للدول الأعضاء بناء على طلبها. ونود أن نعرب عن تقديرنا لعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقره في بيرو، الذي اضطلع في السنة الماضية بأكثر من ١١٥ نشاطاً فنيا لدعم الدول في تنفيذها لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب ومعاهدة تجارة الأسلحة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد استفادت العديد من بلدان الجماعة الكاريبية، وما زالت تستفيد، من الدعم المقدم من المركز. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجدداً على أهمية التآزر في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتود تأكيد دعمها لأول ندوة عن المرأة والأمن والتي عُقدت في بيرو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتعرب الجماعة عن تقديرها للتبرعات المقدمة إلى المركز الإقليمي من حكومات ألمانيا وبنما وبيرو والسلفادور والسويد وغواتيمالا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المشمولة بالتقرير المالي الأخير.

وبالمثل، تشيد الجماعة الكاريبية بالدور الرائد الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال آلياتها القوية للتحقق والرصد، فضلاً عن إسهامها في أمن المصادر المشعة. ونود أيضا أن نثني على عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشائه، تقديرا لبحوثه المستقلة في شؤون نزع السلاح والذي يوفر منتدى قيماً لنشر وترويج المعلومات المتصلة بنزع السلاح.

تؤكد الجماعة الكاريبية الأهمية البالغة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أدوات لبناء الثقة تكفل السلام والأمن وتعزز عدم الانتشار النووي وتنهض بهدف نزع السلاح النووي. ولذلك، نشيد بالمناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية على جهودها الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، تفخر بلدان الجماعة الكاريبية بأنها دول أطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – معاهدة تلاتيلولكو – التي احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لإبرامها.

وفي هذا الصدد، لا تزال الجماعة الكاريبية تشيد باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووي، وتأمل أن تعزز هذه المعاهدة، إلى جانب المعاهدات الأخرى، النُّهج القائمة على النواحي الإنسانية للنهوض بأهداف نزع السلاح.

كما تنوه الجماعة الكاريبية بالإسهامات الحيوية للمجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، في صون السلم والأمن. ونود أيضاً أن نؤكد على الحاجة إلى التعاون مع الأطراف الفاعلة في مجال صناعة الأسلحة، لا سيما ونحن نحاول الاستجابة للتكنولوجيا الجديدة والناشئة.

في الختام، بينما لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به للوفاء بولاياتنا المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، تظل الجماعة الكاريبية ملتزمة بالقيام بدورها في دعم العمل البالغ الأهمية لآلية نزع السلاح وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء الإرادة الجماعية اللازمة لإيجاد عالم ينعم بالأمان والسلام.

السيدة سكوت (ناميبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة بالنيابة عن الأرجنتين وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وأندورا وأوروغواي وأوكرانيا وأيرلندا وآيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبيرو وتايلند وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجبل الأسود وجزر البهاما والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والدانمرك وزامبيا وساموا وسان مارينو وسلوفينيا والسويد وسويسرا وشيلي وصربيا وغواتيمالا والفلبين وفنلندا وقبرص وكرواتيا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والمكسيك والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا واليابان واليونان وبلدي ناميبيا.

في الأسابيع الأربعة الماضية، ذكرت دول عديدة أن لنزع السلاح أبعادا ومنظورات جنسانية أساسية. وهي مفتاح وضع سياساتنا وبرمجتنا وتعزز فعالية عمل نزع السلاح ضمن الجهود الأوسع نطاقاً في ما يتعلق بالسلام والأمن. والبراهين واضحة: عند النظر في التحديات الأمنية والمسائل المتصلة بالأسلحة، يجب تقييم الآثار الجنسانية. ويواجه النساء والرجال والفتيات والفتيان تهديدات مختلفة أثناء النزاع وبعده، ويتأثرون على نحو متفاوت بالأسلحة وتدفقاتها في البيئات الخالية من النزاع.

ويتيح وضع المنظورات الجنسانية في الاعتبار أيضاً الدراسة الأعمق للافتراضات الأساسية حول كيفية تشكيل نوع الجنس لعملنا وديناميكيات الجهود المشتركة لنزع السلاح. وقد لاحظت ذلك اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، بقيادة هانز بليكس، منذ عام ٢٠٠٦، عندما أدركت أن التوقعات المتعلقة بالجنسين تشكل أيضًا كيفية نظر الآلية في نزع السلاح والأمن الدولي ومعالجتهما. وبينما نعتقد أنه ما يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإدراج المنظورات الجنسانية في النطاق الكامل لمناقشات نزع السلاح والأمن الدولي، يشجعنا أن نرى العدد الكبير من المبادرات التي اتخذت بالفعل حتى الآن، سواء في إطار اللجنة الأولى أو آلية نزع السلاح الأوسع نطاقاً.

ونرحب بالدعوات التي وجهها رؤساء اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، واتفاقية أوتاوا، إلى الوفود للسعي إلى التمثيل المتساوي. ونلاحظ الزيادة في عدد البيانات والمناسبات الجانبية حيث تطبق المنظورات الجنسانية وتناقش. ونشيد بالزيادة الملحوظة في التحليل الجنساني في القرارات – لا سيما العمل المتواصل الذي قامت به ترينيداد وتوباغو في تقديم مشروع القرار المعنون ”نزع السلاح العام الكامل: المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة“ A/C.1/73/L.21. ونرحب بإنشاء مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لمناصري ومناصرات المساواة بين الجنسين، ومجال تركيز الجنسانية والعنف القائم على أساس نوع الجنس الخاص بمعاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٩. دعونا نبني على هذا الزخم، مدركين أنه سُيحكم علينا بأفعالنا وليس فقط بأقوالنا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نعتقد أن عمل اللجنة الأولى يمكن تعزيزه من خلال التركيز على الصلة بين نزع السلاح وخطة المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتركيز على المسائل الجنسانية في خطة الأمين العام لنزع السلاح. وقد كان لمنظمات المجتمع المدني تأثير قوي في تعزيز المنظورات الجنسانية في آلية نزع السلاح. فقد عرضت

الأفكار والمعارف والتشجيع والنقد البناء للجهود التي تبذلها الدول. ونرحب بالتزامها وطاقتها ونتطلع إلى إقامة شراكات وتعاون مستمر.

في الختام، فإن مجال نوع الجنس ونزع السلاح يستحق الاهتمام الذي يحظى به الآن لأنه يوسع نطاق معرفتنا وفهمنا للتحديات والحلول لتعزيز تحقيق تقدم أكبر في مجال نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة هومولكوفا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ً والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وو وجورجيا.

في حين تتعرض فيه تعددية الأطراف لضغوط كبيرة، فإننا نؤكد على الأهمية القصوى للمؤسسات والصكوك الدولية وأدائها السليم. إن أي جهود تُبذل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك في إطار ولايات آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ينبغي أن تسهم في دعم وتعزيز القانون الدولي والأمن الجماعي. وتظل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ومنتدياتها الثلاثة المتعاضدة محورية ولا غنى عنها. ويجب علينا ضمان ملاءمتها واستخدامها على نحو أكثر فعالية حتى يتسنى لها الوفاء بأدوارها والتوصل إلى النتائج بما يتماشى مع الولايات المتفق عليها.

وتوفر الدورات السنوية للجنة الأولى فرصة جيدة لإجراء مناقشات أكثر تركيزًا وموضوعية حول التحديات الرئيسية الحالية لأمننا الجماعي، وعند الاقتضاء، تحديد التدابير الملموسة من أجل مواجهة تلك التحديات بدلاً من الإكتفاء باستكمال القرارات التي سبق اعتمادها.

ويجب أن يتفاوض مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح. ويمكنه أيضاً وضع الصكوك والمعايير الأخرى، مثل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك. لقد أعرب الاتحاد الأوروبي مراراً عن أسفه لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولاية تفاوضية لأكثر من ٢٠ سنة. وهناك حاجة للمزيد من الإرادة السياسية والتفكير الإبداعي من أجل الخروج من المأزق وكفالة التركيز على العمل الموضوعي وفقاً لولاية مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يعيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التأكيد على التزامه الثابت بتوسيع مؤتمر نزع السلاح، ويدعم بشدة تعيين منسق خاص في هذا الصدد.

لقد شجعتنا الأجواء البناءة في الهيئات الفرعية الخمس لمؤتمر نزع السلاح، ونشعر بالامتنان للمنسقين على المضي قدماً في العمل الموضوعي، وفقاً لولاية الهيئات الفرعية للتوصل إلى تفاهم بشأن مجالات القواسم المشتركة وتعميق المناقشات التقنية وتوسيع مجالات الاتفاق والنظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك الصكوك القانونية للمفاوضات. ويمثل اعتماد أربعة تقارير فنية لأول مرة منذ سنوات خطوة مهمة إلى الأمام ويمكن أن يوفر أساسًا متيناً يمكن الاستفادة منه في عام ٢٠١٩.

ونأسف أسفاً عميقاً لتولي الجمهورية العربية السورية رئاسة مؤتمر نزع السلاح في أيا/مايو وحزيران/يونيو عام ٢٠١٨، بالنظر إلى افتقارها إلى الشرعية في ضوء الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة المتكررة لالتزاماتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه الشواغل المعرب عنها في البيان المشترك الذي أيده الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة، وكذلك عدد آخر من أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

إن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى كانت هدفاً متفقاً عليه من جانب المجتمع الدولي منذ أكثر من عقدين. ونشيد بكندا على الوصول بعمل الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إلى نتيجة قائمة على توافق الآراء، ونرحب بالعملية التشاورية الشاملة. ويوفر الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً كبيراً لتسهيل مشاركة البلدان الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المشاورات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة دون إبطاء وبدء العمل بشأن المسائل أخرى على جدول الأعمال.

ونرحب بمنتدى المجتمع المدني، ونتطلع إلى المزيد من الفرص للعمل مع المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، وأوساط الصناعة، والمؤسسات البحثية. والاتحاد الأوروبي يدعم العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن التوعية في مجال نزع السلاح، بما في ذلك الدعم المالي وكذلك من خلال زيارة زملاء الأمم المتحدة لنزع السلاح إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

وندعم الجهود المستمرة لتحسين أساليب عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بإدراج موضوع جديد – الفضاء الخارجي – في جدول أعمال الهيئة. ونأمل أن يسمح النهج المرَّكز للهيئة بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات ذات الصلة. ونعرب عن تقديرنا العميق لقيادة أستراليا في هذا الصدد.

ونؤكد على أهمية البحوث المستقلة في مسائل نزع السلاح والأمن. إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يضطلع بدور هام في هذا الصدد باعتباره مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها لآلية نزع السلاح. يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعم أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونرحب بمديرته الجديدة ونتطلع باهتمام إلى عملها. كما نتطلع إلى اعتماد مشروع القرار المعنون ”الذكرى السنوية الخامسة والثلاثون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (A/C.1/73/L.61)“ بتوافق الآراء، والذي قدمته فرنسا هذا العام لمتابعة تنفيذ القرار الخاص بالمعهد المتخذ في عام ٢٠١٥ (القرار ٧٠/٦٩)بعنوان ”الذكرى السنوية الخامسة والثلاثون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح“ (A/RES/70/69)، بهدف توفير تمويل ونموذج تشغيل للمعهد أكثر استدامة. ونشدد أيضا على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة والرجل على قدم المساواة في آلية نزع السلاح.

ونرحب بهدف الأمين العام المتمثل في استكشاف أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد شجع الأمين العام، في مبادرته ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“خطته لنزع السلاح، إعادة موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار إلى صميم جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. ويقر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن الروابط فيما بين التنمية المستدامة، والعمل الإنساني، ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام يمكن أن تساعدنا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. ولا نزال نرحب بالمزيد من المناقشة بشأن كيفية إسهام خطة نزع السلاح في تحقيق تلك الأهداف.

وفي الختام، لا يمكن لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وصكوكها المختلفة أن تعمل على النحو الصحيح بدون التمويل السليم واستعداد الدول الأعضاء للتعاون بشأن في جميع القضايا المسائل الحاسمة المتعلقة بالأمن الدولي والسياسة العالمية. ولذلك، يجب أن نكون استباقيين ومتوخين لإحراز النتائج في مساعينا

من أجلل لاستكشاف كيفية مواصلة تعزيز نزع السلاح لصالح الجميع.

السيد كاريو غوميث (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي، التي تؤيد عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس مكرسة لنزع السلاح، وترحب باعتماد أهداف الدورة وخطة عملها مؤخراً بتوافق الآراء. وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، نعتقد أن المزيد من الشفافية في مداولاته سيساعد في تنشيط عمل المؤتمر والتوصل إلى برنامج عمل من أجل النهوض بمفاوضات نزع السلاح. ولذلك، فإننا ندعو أعضاء المؤتمر إلى إطلاع اللجنة على جهودهم الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن على برنامج العمل، فضلاً عن الصعوبات والتحديات التي تعوقه. وتوخياً للشفافية ولوفاء المؤتمر بولايته، نحبّذ أيضاً زيادة عدد أعضائه، ومشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في اجتماعاته.

وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، فإننا ندرك قيمة توصياتها لعام ”تقرير نزع السلاح“ ٢٠١٧ في مجال الأسلحة التقليدية (A/72/42، المرفق)، ونأمل أن تساعد مداولاتها بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على تعزيز هذا الجانب الملح لنزع السلاح وعدم الانتشار في وقت قريب. ونعتقد أن توصياتها ذات الصلة، من بين أمور أخرى، ينبغي أن تتناول إدماج التوسع التدريجي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية المعلنة وللضمانات المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف. ونؤيد أيضا مداولات هيئة نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة الأولى، ففي حين ندرك أن السبيل الوحيد في كثير من الأحيان للمضي قدماً في جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي يكون في كثير من الأحيان، للأسف، بمجرد إبقاء البند على جدول أعمال اللجنة، فإننا نحث اللجنة على التفكير في العلاقة بين عدد القرارات المقدمة لكي تنظر فيها اللجنة في كل دورة والتقدم الموضوعي الكبير الذي تحرزه اللجنة نحو التحقيق الفعلي للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح. ومع ذلك، نؤكد على قيمة المناقشات المنظمة التي تجري في اللجنة الأولى، التي تتيح لنا معرفة وضعية مدى الإرادة السياسية للدول فيما يتعلق بإحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة في جميع جوانبه وتمكننا من قياس هذه الإرادة، فضلاً عن فهم مواقف الدول على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن بعض الجوانب المحددة. وقد بيّن وفد باراغواي مواقفه الوطنية في كل من هذه المناقشات خلال الدورات الثلاث الماضية. ونعتقد أنه لا جدال حول مزايا هذه المناقشات في تشجيع المبادرات الرامية للتنسيق السياسي والتعاون بين الدول، ولنفس الأسباب لا شك في الفرص التي تتيحها مشاركة ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وأخيراً تؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك اعتقادها بأن المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار في جميع مظاهرها، يجب أن تتواصل مناقشتها على الصعيد المتعدد الأطراف داخل الجمعية العامة بوصفها، أعلى تعبير ديمقراطي للشعوب المكونة للأمم المتحدة، على أساس المساواة في السيادة بين الدول، وينبغي أن تتفق المناقشات مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي. ولا يمكن للمفاوضات الثنائية أن تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف أبداً في ذلك الصدد. وترفض جمهورية باراغواي الإجراءات الانفرادية التي تتخذها أي من الجهات في إطار المجتمع الدولي بهدف الرامية إلى تقويض المفاوضات المتعددة الأطراف، أو انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أو الانتقاص من مبادئ القانون الدولي.

وفي الختام، يود وفد باراغواي أن يؤكد أن إصلاح آلية نزع السلاح يجب أن يتواءم مع العمل للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.، ويحث وفود الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لنقل الموارد المخصصة لتحديث ترساناتها إلى المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة دالافيور (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل في إطار هذه المجموعة المواضيعية.

أولاً، لقد لاحظنا باهتمام التطورات الحاصلة في مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٨. وقد قرر المؤتمر اتخاذ نهج عملي في أعماله عن طريق إنشاء خمس هيئات فرعية تتناول جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. وللمرة الأولى منذ ٢٢ عاماً، تمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر الموضوعية من خلال اعتماد تقارير أربع هيئات من الهيئات الفرعية الخمس (CD/2138 و CD/2139 و CD/2140 و CD/2141) (الهيئة الفرعية ١: وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي والهيئة الفرعية ٢: منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة والهيئة الفرعية ٣: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارج والهيئة الفرعية ٥). ومن الواضح أن الطريق ما يزال طويلاً أمامنا حتى نتمكن من إعادة تنشيط المؤتمر، ولا نقلل من شأن العقبات التي تعترض طريقنا كما كشفت على النحو الذي بيّنته الصعوبات التي واجهناها في اعتماد التقرير السنوي للمؤتمر. ومن جانبنا، فإننا نعتقد أن النهج العملي القائم على التطور التدريجي نحو التفاوض والنص على إمكانية صياغة وضع الصكوك ال أخرى غير الم ملزمة قانوناً، يمكن أن يساعدا في التغلب على الجمود الذي طال أمده. ولذلك، نعتقد نرى أن من المهم التأكد من أن يعمل مؤتمر نزع السلاح للعام القادم على البناء على التطورات التي حدثت في دورة عام ٢٠١٨.

ثانياً، نشعر بالقلق الشديد إزاء الصعوبات المالية التي تواجهها عدة معاهدات واتفاقيات لنزع السلاح. وفي هذه السنة زادت الحالة سوءاً. وتعزى المشاكل المالية في المقام الأول إلى عدم دفع بعض الدول الأطراف لاشتراكاتها الإلزامية، ونهيب مرة أخرى بهذه الدول أن تسدد ما عليها من متأخرات في أقرب وقت ممكن. وتشكّل مسألة السيولة تحدياً كبيراً آخرا. وتأمل سويسرا أن تتخذ اجتماعات الدول الأطراف في المعاهدات المعنية التدابير اللازمة في أول فرصة، بهدف التثبيط عن عدم التشجيع على الدفع وكفالة دعم هذه الصكوك بإجراءات توفر أكبر قدر ممكن من الاستقرار المالي وإمكانية التنبؤ به في هذا المجال.

والموضوع الأخير الذي أود تناوله هو مسألة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ونشكر الأمين العام على ”التقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح“(A/73/256)) الذي أصدره عملاً بقرار ”الذكرى السنوية الخامسة والثلاثون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح“ (A/RES/70/69) بالقرار ٦٩/٧٠ بشأن تقييم الطرف الثالث للجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية للمعهد. وإلى جانب الإشارة إلى أهمية المعهد في دفع جهود نزع السلاح قدماً، فهو يتضمن عدداً من الاعتبارات والتوصيات المهمة الرامية إلى كفالة اعتماد المعهد على هيكل مالي مستقر. إننا ونتشاطر تماماً التوصية التي تدعو المعهد إلى تنظيم أعماله حول خطة بحثية بحوث استراتيجية متعددة السنوات.

ومن جانبنا، نعتزم أيضًا الاستجابة لدعوة الأمين العام لدعم المعهد من خلال المساهمات غير المخصصة أو على مستوى البرنامج.

وفيما يتعلق بالمساهمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، نود أن نشير إلى أنها لا تمثل الآن سوى ٩ في المائة من ميزانية المعهد. وإننا نتفق تماماً مع النقطة الواردة في التقرير والمتمثلة في

عدم التوازن بين التمويل الطوعي والتمويل من الميزانية العادية يتعارض مع روح الوثيقة التأسيسية للمعهد.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، ينبغي أن تغطي المساهمة من الميزانية العادية على الأقل راتب المدير ونائب المدير، وكذلك مختلف الأنشطة الرئيسية.

وينبغي أن ننفذ تلك التوصية في سياق فترة العامين المقبلين، ابتداءً من عام ٢٠٢٠، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل من أجل تحقيق ذلك. وسيكون قرار اللجنة بإدراج موضوع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جدول أعمالها في الدورة القادمة للجمعية العامة خطوة أولى في هذا الاتجاه.

السيد باسم حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ويود أن يضيف الملاحظات التالية.

تولي مصر أهمية كبيرة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتعتبر نزع السلاح وتحديد الأسلحة ركيزة أساسية من ركائز ولاية الأمم المتحدة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، والذي ما زال يمثل علة وجود المنظمة. إن الجمود في جهود نزع السلاح ليس بالضرورة نتيجة عيوب في الآلية بقدر ما هو انعكاس لنقص الإرادة السياسية من جانب بعض الدول التي تسعى إلى الحفاظ على الهيمنة العسكرية المطلقة وتؤمن بالردع عوضاً عن الأمن التعاوني والجماعي.

إن فشل مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لأكثر من ٢٢ عامًا يتطلب اتخاذ إجراء فوريا. ونعتقد أنه لا يمكن تصحيح هذا الوضع إلا من خلال بدء مفاوضات بشأن الإزالة التامة التي يمكن التحقق منها والتي لا رجعة فيها للأسلحة النووية وفقا لمعايير وجداول زمنية محددة. وتعتقد مصر أيضاً أن هناك حاجة إلى بذل جهود مماثلة من أجل إعادة تنشيط هيئة نزع السلاح وتمكينها من اعتماد توصيات بشأن نزع السلاح النووي. إننا نتطلع إلى نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بوصفها حدثا تاريخيا مطلوبا بشكل عاجل لمعالجة الجمود المقلق في نزع السلاح والعودة إلى طاولة التصميم لإعادة النظر في تصميم آليتها.

ولا نزال نثمن دور معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، وندعو إلى زيادة استقلال المعهد وحياده حتى يتمكن من مواصلة العمل على توليد أفكار جديدة وتعزيز الإجراءات العملية المتعلقة بنزع السلاح. ونعتقد أن السعي إلى تحسين التآزر والتنسيق بين اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والمعهد يمكن أن يساعد الآلية على العمل بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

ونرحب مرة أخرى بخطة الأمين العام لنزع السلاح القيمة والمناسبة التوقيت. ونرى هذه المبادرة بمثابة اعتراف واضح بأهمية تعزيز أداء آلية نزع السلاح وإعادة نزع السلاح إلى صدارة تركيز الأمم المتحدة.

ونشجع أيضا المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على الاضطلاع بدور نشط في دعم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وأخيراً، نعتقد أن للجنة الأولى دورا محوريا تؤديه في سد الفجوات وإيجاد الزخم والتوجيه لآلية نزع السلاح. ونأمل أن تتخذ جميع الدول الأعضاء نهجاً بناءً وتوافقياً للنجاح في هذه المهمة. ونؤيد دعوة الممثلة السامية جميع الوفود إلى الإرتقاء فوق مستوى سياسات غرف الاجتماعات من أجل تمكين هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة من إحداث تغيير حقيقي.

السيد أمارال (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به للتوّ ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المجموعة.

يجب أن نكفل أهمية ثلاثة منتديات متعاضدة؛ اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ليس من المفيد أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تتمكن خلال العقود القليلة الماضية من القيام بمهامها على النحو الواجب، وهي تقصر الآن عن الوفاء بولايتها. لقد مر ما يقرب من عقدين منذ آخر توسيع لمؤتمر نزع السلاح. ومنذ ذلك الحين، بقي الباب موصداً أمام قبول بلدان جديدة، مثل بلدي، التي أكدت باستمرار على مر السنين اهتمامها بأن تصبح طرفًا كامل العضوية في المؤتمر.

يشمل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح شواغل عالمية ينبغي أن يقوم بمعالجتها تمثيل أوسع نطاقا الأعضاء الـ ٦٥ الحاليين. وتأسف البرتغال لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولاية تفاوضية منذ أكثر من ٢٠ عامًا وتعتقد أن معالجة مسألة العضوية في المؤتمر ستكون خطوة حاسمة نحو تنشيطه.

ونذكِّر اللجنة أيضًا بأن جميع الدول الأعضاء تساهم في تكاليفها سواء كانوا أعضاءً فيها أم لا. وتكرر البرتغال التأكيد على أنه ينبغي للمؤتمر أن يشرع على الفور في دراسة طرائق توسيع العضوية، ونؤيد بقوة تعيين منسق خاص لمواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، وهي الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإننا قد تشجعنا لاعتماد دورة العام الماضي توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية (A/72/42، المرفق). وبالنسبة للدورة الحالية من مداولاتنا، يجب أن نبني على هذا النجاح ونعمل معاً من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد التوصيات بشأن البندين المدرجين في جدول أعمال الهيئة. وترحب البرتغال بوجه خاص بإدراج تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي كموضوع جديد على جدول الأعمال.

ونكرر دعوتنا إلى البدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونرحب بتقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، برئاسة كندا (A/73/159). وفي غضون ذلك، ينبغي التقيد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ومن الضروري تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح. وتؤمن البرتغال إيماناً راسخاً بأن دمج المنظورات الجنسانية سيساعد على تنشيط آلية نزع السلاح.

وفي الختام، فإن اتخاذ خطوات ملموسة للحفاظ على الدور الريادي لآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، سيسهم إسهاماً كبيراً في التصدي للتحديات التي نواجهها ويعطي زخما جديداً لدبلوماسية نزع السلاح. وذلك هو السبيل الذي يجدر اتباعه.

السيد جوشي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري أعضاء حلقة النقاش على إحاطاتهم المفيدة بشأن آلية نزع السلاح بالأمس (انظر A/C.1/73/PV.23).

في هذا العالم المترابط بشكل متزايد والذي يشهد أوجه عدم يقين جيوسياسية وصراعات والتهديد الوشيك الذي يشكله للإرهاب، تواصل الأمم المتحدة وثلاثي آلية نزع السلاح – اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة – الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز الأهداف التي تم تحديدها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت قبل أربعة عقود. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في مجال نزع السلاح وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن النهوض بأهدافه. ولا تزال الهند ملتزمة بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبدور

تعددية الأطراف في السعي لتحقيقها. ونكرر التزامنا بالحفاظ على آلية نزع السلاح وتعزيزها على النحو المتوخى في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

لا يعوق عمل آلية نزع السلاح أي خلل إجرائي أو قصور متأصل. لكن الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء هو ما يعيق سلاسة عملها. لقد أكدت التطورات الإيجابية، التي حدثت العام الماضي في ثلاثي آلية نزع السلاح على فائدة وضرورة آلية نزع السلاح القائمة، مما يبرهن على المرونة والأهمية الملحوظتين لآليتنا القائمة منذ عقود. وتجسد اللجنة الأولى ثقة المجتمع الدولي في جدوى اتّباع نُهج متعددة الأطراف إزاء مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وتوفر اللجنة للدول الأعضاء منظورات متنوعة ومنصة للتعبير عن آرائها، وهي بمثابة منتدى لبناء توافق الآراء من أجل العمل الجماعي بشأن جدول أعمال نزع السلاح.

ولا يمكن المغالاة في تأكيد الأهمية المستمرة لمؤتمر نزع السلاح، رغم كل الصعوبات والتحديات التي يواجهها اليوم. ولا يزال التزام الهند بمؤتمر نزع السلاح كبيراً. فهو يجمع الدول الأعضاء في مساواة كاملة في السيادة والمسؤولية من أجل الشروع في مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانونًا تستند إلى مبدأ توافق الآراء، وتسهم بالتالي في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومن الأمور المشجعة كون المناقشات الجوهرية التي دارت في الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح هذا العام قد أرست أسساً متينة لتحقيق الزخم الذي يحتاجه المؤتمر للمضي قدماً في ولايته. ومع ذلك فإننا لا نزال نشعر بخيبة الأمل لأنه لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل.

وتولي الهند أهمية كبيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها المحفل العالمي والركيزة التداولية المتخصصة لآلية نزع السلاح التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وقد أثبتت الهيئة قدرتها على تقديم مساهمة قيمة في الحوار حول نزع السلاح من خلال إنجازاتها الملحوظة في العام الماضي في اعتماد التوصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية بتوافق الآراء، وفي بدء المناقشات بشأن الفضاء الخارجي. ومما يشجعنا أيضاً توافق الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بأهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، مما يدل على استعداد الأعضاء للعمل معاً.

إن الأمانة العامة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، شريك رئيسي في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف نزع السلاح. وسيكون من المهم تحسين الاتساق بين الأعمال المتعلقة بنزع السلاح في كل من نيويورك وجنيف، كما يجب تخصيص المزيد من موارد الميزانية العادية لزيادة قدرة الهيئات المختلفة ومن ثم تمكينها من أداء وظائفها. وقد كان لعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح قيمة هائلة في العمليات التداولية والمفاوضات والبحوث. ولكي نستفيد من خبرة المعهد، اقترحت الهند في مشروع قرارها بشأن ”دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح“ (A/C.1/73/L.65/Rev1) أن يعقد المعهد حلقة دراسية لمدة يوم واحد في جنيف في عام ٢٠١٩ حول التطورات الحالية في مجال العلوم والتكنولوجيا وتأثيرها المحتمل على شؤون الأمن الدولي ونزع السلاح. ومن شأن ذلك أن ييسر أيضاً إقامة روابط مشتركة بين عناصر آلية نزع السلاح.

ويتوقف الأمن الدولي على الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء والالتزام بتعددية الأطراف. وينبغي أن تعمل الآلية الثلاثية لنزع السلاح ككيان موحد يتكون من عدة عناصر، بحيث يمكن للأفكار أن تنساب، وبحيث يفيد التقدم المحرز في مؤسسة المؤسسات الأخرى. إن الهند ملتزمة التزاماً تاماً بتدعيم وتعزيز الأعمال الجارية في آلية نزع السلاح.

السيد محمد (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في حين انضمت جنوب أفريقيا مؤخراً إلى غالبية الدول في الترحيب بالحدث التاريخي المتمثل في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا ندرك أن هذا التقدم، للأسف، لم يتردد صداه في كل مجال من مجالات نزع السلاح النووي. ولا يزال يساورنا القلق إزاء الشلل المستمر في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. إن المأزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح يقوض مصداقيته، ويثير الشكوك حول استمرار أهميته، كما لا يزال له تأثير سلبي على نظام الحوكمة المتعدد الأطراف. ومن وجهة نظر جنوب أفريقيا فإن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح ليس مستداماً. فقد أنشئ المؤتمر لغرض إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح، وأي شيء دون هذا الهدف يعني أن المؤتمر لم ينفذ ولايته.

ويتمثل جوهر المشكلة في استمرار مقاومة عدد قليل من الدول لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح والخضوع لسيادة القانون على الصعيد الدولي. ولذلك فمن المستصوب أن نذكّر أنفسنا بأنه بينما قد يُعترف بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المؤسسة المتعددة الأطراف المسؤولة عن التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية لنزع السلاح، فإن العدد المحدود من الدول الأعضاء في المؤتمر لا تتحمل وحدها تكلفة موارد الأمم المتحدة المستخدمة أثناء استمرار الجمود الطويل للمؤتمر. بل على العكس من ذلك فجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – سواء منها الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أو التي ليست جزءاً منه – تتحمل، من خلال اشتراكاتها المقررة في ميزانية الأمم المتحدة، كلفة ما أصبح سُباتا مستمرا للمؤتمر. ولذلك فلجميع الدول الأعضاء الحق في مساءلة المؤتمر عن إخفاقه في المضي قدمًا في المفاوضات، وتحميله المسؤولية عن الموارد المخصصة للحفاظ على وظائف مؤتمر نزع السلاح المتوقف عن أداء وظائفه. ونحن نؤمن بأن تلك الموارد كان يمكن استخدامها على نحو أفضل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من البرامج الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، على سبيل المثال، لإحراز تقدم كبير نحو تلبية الاحتياجات الأساسية للناس.

وعلى الرغم من ذلك، فقد حاولنا دائماً، بوصفنا بلداً ملتزماً بالسعي لاستئناف العمل الجوهري في مؤتمر نزع السلاح، أن نكون مرنين قدر الإمكان. ولذلك لا نزال على استعداد للنظر في أي مقترحات من شأنها أن تساعد حقاً على كسر حالة الجمود في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويجب تمكين الهيئات التابعة للآلية من الوفاء بولاياتها لكي تظل مجدية. إن المفاوضات ضرورية إذا أردنا تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وهو أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن، من خلال ضمان قدرة جميع البلدان على المشاركة وفقاً لنفس القواعد. وهذه المفاوضات حيوية أيضاً إذا أردنا إحراز التقدم المطلوب بشأن نزع السلاح النووي الذي يسعى إليه المجتمع الدولي. ولذلك ستظل جنوب أفريقيا تشارك بنشاط وإيجابية في منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف سعياً إلى إيجاد الحلول.

االسيدة فازيلوفا (كازاخستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يجب علينا جميعاً الإقرار بأن الآلية الثلاثية لنزع السلاح بالأمم المتحدة – اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح – واجهت العديد من العوائق على مدى العقود القليلة الماضية. وكما هو معروف على نطاق، واسع فإن هيئة نزع السلاح أنشئت كهيئة تداولية بموجب قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بغرض تقديم توصيات بشأن مختلف المسائل في مجال نزع السلاح. وقد أُنشئ مؤتمر نزع السلاح بموجب نفس القرار، ولا يزال المؤتمر حتى يومنا هذا هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض حول مسائل نزع السلاح. وتكمل اللجنة الأولى للجمعية العامة، التي تصدر سنوياً قرارات في مجال نزع السلاح، الآلية الثلاثية

لنزع السلاح. لكننا مضطرون إلى القول مع الأسف العميق إن اللجنة الأولى، مثلها مثل هيئة نزع السلاح، لم تفِ بولايتها. وبينما كان المقصود أن تكون العلاقة بين كيانات الآلية الثلاثية متناغمة على نحو مناسب، إلا أن هذا التوازن ضاع الآن، للأسف، بسبب منظورات وطنية متباينة قُدمت على المصلحة الجماعية المشتركة.

ولم تتمكن الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح من إعداد توصياتها، ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل لعدة عقود. والآن فقط نرى بداية جيدة للدورة الجديدة للهيئة ستمكننا من المضي قدمًا إلى الدورتين التاليتين بهدف تحقيق توافق في الآراء ضمن الفريقين العاملين في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن هذا الوضع يستلزم اتخاذ موقف عملي وبنّاء، كما يستلزم الوحدة من جانب الدول الأعضاء، على الرغم من وجهات نظرها المختلفة والتوترات الجيوسياسية التي يمكن أن تشكل تحديات في سبيل الوصول إلى أرضية مشتركة.

كما أن اللجنة الأولى، التي تتمتع بإمكانات كبيرة لإنجاز المهام، بعيدة عن أن تشكل مثالا على الوحدة. فعلى الرغم من البيانات العامة لجميع الوفود التي تؤكد التزامها بنزع السلاح النووي، لم يتم اعتماد أي من قرارات اللجنة بشأن نزع السلاح النووي بتوافق الآراء، باستثناء القرارات المتعلقة بالاعتراف بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ونود أيضاً أن نتطرق إلى عمل مؤتمر نزع السلاح. وترى كازاخستان أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وجل المعاهدات الدولية القائمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تمت صياغتها في مؤتمر نزع السلاح. بيد أن المؤتمر، على الرغم من قدراته الهائلة وإمكانيته لضمان المصلحة العامة، وصل إلى طريق مسدود. وقد أنشأ المؤتمر في هذا العام خمس هيئات فرعية لمناقشة بنود مثل نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، فضلا عن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والأنظمة الجديدة لهذه الأسلحة. وقد تم إنجاز الكثير من العمل في تلك الهيئات الفرعية. ولذلك، نأمل أن تستمر هذه الدينامية والزخم الإيجابيان خلال العام المقبل وأن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامجاً للعمل.

إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام يكملان ثلاثية نزع السلاح على نحو ملموس وسلس. وخبرة المعهد مهمة بشكل خاص في إعداد الوثائق المواضيعية التي تسهم في دراسة قضايا نزع السلاح بصورة شاملة وموضوعية. وتدعم كازاخستان أنشطة المعهد بقوة وتقدم تبرعاتها له. ولذلك، نشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي والسياسي المستمر للميزانية التشغيلية للمعهد ولمشاريع محددة ينفذها. وبرهن المجلس الاستشاري على أنه حاضنة قيمة للأفكار بشأن كيفية التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الناشئة والتوعية في مجال نزع السلاح. وبرهنت منظمات المجتمع المدني أيضًا على أنها نصير وداعم رئيسي لعملية نزع السلاح. وتشكل ”الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية“، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ مثالًا جيدًا على ذلك، حيث كانت صوتًا نشطًا لا يعرف الكلل في مجال نزع السلاح النووي خلال السنوات القليلة الماضية.

أخيراً، يجب على صانعي السياسات والقرارات في مجال تحديد الأسلحة تعزيز مشاركة الأوساط العلمية وأوساط الخبراء والمجتمع المدني في مناقشة جميع جوانب مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وأن يعملوا بتآزر جماعي وبقوة مضاعفة لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً.

السيدة كورتني (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلت به ممثلة ناميبيا بشأن نوع الجنس، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية:

تتطلب التحديات التي نواجهها اهتمامًا عاجلاً. إن وجود آلية لنزع السلاح تعمل بصورة جيدة وملائمة للغرض وتتسم بالكفاءة وقادرة على تحقيق نتائج هو أمر أساسي، ليس لمسائل نزع السلاح الضيقة فحسب ولكن من أجل السلام العالمي ومصداقية نظامنا المتعدد الأطراف. ويجب على هيكلنا لنزع السلاح تيسير وليس عرقلة قدرتنا على إحراز تقدم ملموس في بلوغ أهدافنا المشتركة.

وتمثل اللجنة الأولى منتدى هاما لوضع جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ونرحب بالتحسينات في أساليب عملها، لا سيما النظام الإلكتروني لتقديم مشاريع القرارات والمقررات. ومع ذلك، فإننا سنرحب بأي جهد جاد تبذله الدول الأعضاء لاستكشاف طرق ووسائل إسماع أصوات ممثلي المجتمع المدني بشكل أفضل في عملنا. فمعارفهم وخبراتهم ضرورية لضمان استمرار اطلاع نزع السلاح على القضايا الناشئة. وقد سُلط الضوء على الروابط بين نزع السلاح والأمن الدولي في عدد من المناسبات في إطار اللجنة. وسيؤدي عدم إحراز تقدم بشأن التزامات نزع السلاح، وفي بعض الحالات، التراجع عن تلك الالتزامات، إلى بيئة أمنية متزايدة الصعوبة على المستوى العالمي.

ويمثل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح أولوية قصوى بالنسبة لأيرلندا. ويساور أيرلندا، وهي عضو في مؤتمر نزع السلاح منذ قرابة العشرين عامًا، قلق بالغ لأنه لم يتحقق قط توافق في الآراء بشأن برنامج العمل طوال تلك المدة. ويشجعنا للغاية العمل القيم الذي قامت به الهيئات الفرعية خلال هذا العام ونأمل أن يساعدنا هذا الزخم في الوصول إلى برنامج عمل متفق عليه في أقرب وقت ممكن. كما نؤيد توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح من أجل تعزيز مصداقيته بوصفه منتدى شاملاً للجميع.

وفي سياق الأمم المتحدة التي تعاني من ندرة الموارد وحيث توجد مطالب متنافسة في جميع المجالات، فإن مؤتمر نزع السلاح هيئة جيدة التمويل. وتقع على عاتقنا بصفتنا دولا أعضاء مسؤولية عن إظهار المرونة والإرادة السياسية لتجاوز التقوقع الشديد على المصالح الوطنية وتحقيق تقدم حقيقي. ولهذا السبب، ترحب أيرلندا ترحيباً حاراً بمبادرة الأمين العام الجديدة لنزع السلاح بشأن ضرورة استعادة الدور المحوري لنزع السلاح في بناء السلام والأمن الدوليين. ونتطلع إلى العمل سوياً لكسر الجمود الذي يعوق إحراز تقدم في عدد من المسائل.

ونشعر بخيبة الأمل لأن عددًا من الاجتماعات المتعلقة بنزع السلاح قُلّصت أو أُلغيت على مدار السنوات الماضية بسبب قضايا التمويل. ونحث بقوة جميع الدول على دفع اشتراكاتها المقررة في موعدها لتجنب المزيد من التأثير على عملنا. وبطبيعة الحال، فإن التمويل المستدام أمر بالغ الأهمية لقيام آلية نزع السلاح بعملها على نحو سليم. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الجمعية العامة لهذا العام عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ونتطلع إلى اعتماد مشروع المقرر المتعلق بالموضوع لهذا العام (A/C.1/73/L.61) بتوافق الآراء. وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نسعى لتوفير نموذج تشغيلي وهيكل تمويل طويلي الأجل وأكثر استدامة للمعهد الذي يملك سجلا حافلا في إجراء البحوث على أعلى مستوى من الجودة وعقد وتيسير مناقشات صعبة بشأن مجموعة واسعة من مواضيع نزع السلاح. كما أن لديه كفاءة تقنية حيوية وهو يقدم مدخلات أساسية لعملنا في الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح. ولذلك فإن استدامة تمويله في الأجل الطويل تخدم مصالحنا جميعاً.

لطالما ألقت أيرلندا الضوء على المسائل الجنسانية في مجال نزع السلاح. ونؤمن إيماناً راسخاً بأهمية تحسين مشاركة المرأة على قدم المساواة في مختلف محافل نزع السلاح، ونؤيد بشدة التنوع الجنساني في جميع المنابر. وفي هذا العام، اتخذت أيرلندا وناميبيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خطوات عملية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وإدراج المنظورات الجنسانية في آلية نزع السلاح عن طريق إنشاء ”مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح“ التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين والتي نظمت مناسبتين ناجحتين في عام ٢٠١٨ – إحداهما في جنيف لتحديد منطلقات تعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية في محافل نزع السلاح، وذلك بالتنسيق مع أصحاب المصلحة في مجال نزع السلاح. وعُقدت المناسبة الأخرى هنا في نيويورك للتواصل مع وفود اللجنة الأولى بشأن الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وفقًا لخطة الأمين العام لنزع السلاح.

ونتيجة لذلك، حددت ”مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح“، بالتنسيق مع ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، عددًا من محافل نزع السلاح كأولوية للتواصل معها خلال عام ٢٠١٩، بما في ذلك اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتتطلع أيرلندا، بصفتها رئيسًا مشاركًا لمجموعة التأثير، إلى بناء زخم بشأن المساواة بين الجنسين في آلية نزع السلاح. ونشكر الدول الأعضاء العديدة وأصحاب المصلحة الآخرين الذين أسهموا في عمل المجموعة حتى الآن، ونرحب بجميع الجهود المبذولة لإعطاء الأولوية للمسائل الجنسانية في عملنا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا لعرض مشروع القرار (A/C.1/73/L.61).

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي وتود تقديم بعض النقاط الإضافية.

إن بلدي ملتزم التزاماً عميقاً بآلية نزع السلاح. والغرض من هذه الآلية هو تنظيم الصكوك والآليات المتعددة الأطراف من أجل بناء عالم أكثر أمناً للجميع، على أساس الفهم المشترك للتحديات الأمنية الراهنة. ولإحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف، يجب على المجتمع الدولي تنشيط الحوار البناء المتعدد الأطراف، القائم على أساس احترام المصالح الأمنية لكل بلد وكل منطقة مع أخذ تنوعها الكبير وزيادة التعقيدات فيها في الاعتبار. ولا يمكن بناء الأمن الجماعي إلا على أساس من الثقة المتبادلة. ويجب علينا أيضاً الوفاء بالتزامنا الجماعي بتعددية الأطراف وتوطيد القانون الدولي، آخذين في الاعتبار أكثر من أي وقت مضى أن أنظمة عدم الانتشار التي يقوم عليها أمننا الجماعي – أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية – تتعرض لقيود شديدة، إن لم تكن انتهاكات خطيرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان حجم التهديدات التي تشكلها تلك الانتهاكات وأن يتصدى لها بأكبر درجة ممكنة من الحزم.

ويتمثل جانب أساسي آخر في احترام قاعدة توافق الآراء، التي تظل أمراً أساسياً للتوصل إلى التزامات يُتفق عليها بحرية ولتعزيز عملية إضفاء الطابع العالمي. ولهذا السبب، تشعر فرنسا بقلق عميق إزاء الاتجاه المتزايد نحو الاستقطاب في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح النووي. فالتقدم الذي أحرزناه معاً منذ إنشاء الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال نزع السلاح، لم يتحقق إلا عن طريق التقريب بين البلدان والشعوب وليس عن طريق تقسيمها أو وصمها. وتواصل فرنسا الترويج لاتباع نهج بناء وشامل للجميع، والذي يمثل ضماننا الوحيد لتعددية الأطراف الفعالة.

وتوفر آلية نزع السلاح ومؤسساتها، على النحو الذي حددته دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، إطاراً متيناً لا يزال يتسم بالحيوية لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح باستخدام عملية تدريجية للعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل. وأود أن أشير إلى التزام فرنسا بمؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف المسؤول عن التفاوض على معاهدات نزع السلاح ذات النطاق العالمي. وبالطبع، فقد شهد مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته المفاوضات التي أسفرت عن إبرام معاهدات نزع السلاح الرئيسية. لا يمكن لفرنسا إلا أن تعرب عن أسفها لحالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. غير أن عام ٢٠١٨ شهد إحراز تقدم مشجع بإنشاء الهيئات الفرعية مكنتنا من إجراء تبادلات موضوعية جداً بشأن كل بند من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وحتى ذلك الحين، لم يكن بقدورنا أن نجري سوى مناقشات عامة اكتفينا فيها بالإعراب عن مواقف سياسية متباينة منعتنا من إحراز أي تقدم. وقد مكنتنا المناقشات التقنية الجارية، ولا سيما بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من التغلب على الخلافات وتحديد مجالات التقارب. وترحب فرنسا أيضاً باعتماد أربعة تقارير على أساس توافق الآراء، (CD/2138) و (CD/2139) و (CD/2140) و (CD/2141)، اختتمت عمل الهيئات الفرعية وأسهمت في وضع أساس متين يمكننا الاستفادة منه في الدورات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح. وتود فرنسا أن ترى الهيئات الفرعية تستأنف عملها بغية ضمان الاستمرارية من سنة إلى أخرى.

وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ترحب فرنسا بافتتاح دورة السنوات الثلاث لهيئة نزع السلاح، فضلاً عن الإضافة غير المسبوقة لمجموعة الفضاء الخارجي إلى جدول أعمالها. ويتيح لنا بدء المناقشات حول هذا الموضوع في هيئة نزع السلاح على أساس توصيات فريق الخبراء الحكوميين فرصة لتعميق النظر في هذه المسألة. ونعلم أن بيئة الفضاء الخارجي قد تدهورت باستمرار، بسبب التحديات العديدة التي تواجهها.

وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء مشاكل التمويل الخطيرة التي تواجهها اتفاقيات نزع السلاح. ويجب على الدول أن تفي بالتزاماتها المالية وأن تدفع اشتراكاتها في وقتها. ولا يمكن أن نسمح بإلغاء الاجتماعات بسبب نقص التمويل. وقيود الميزانية ينبغي ألا تهدد احترام تعددية الأطراف، ونحث على النظر الجماعي في هذه المسألة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق إلى مسألة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يحتل موقعاً خاصاً في آلية نزع السلاح. وفرنسا تولي أهمية خاصة لهذه المؤسسة. فقد كنا من بين أعضائها المؤسسين ونقدم بصفة دورية مشاريع القرارات التي تؤكد من جديد على دعم المجتمع الدولي للمعهد. وفي عام ٢٠١٥، السنة التي تصادف الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لتأسيس المعهد، اضطر لمعالجة عدد من التحديات المؤسسية والتنظيمية والمالية. ونتيجة لذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٩/٧٠ بغية دعم المعهد في تلك الفترة الحساسة والإعداد للمستقبل. وتضمن تنفيذ القرار مراجعة خارجية لحسابات المعهد تضع نموذجاً لمخطط جديد صارم للإدارة والتمويل من شأنه تمكين المعهد من العمل على نحو أكثر استدامة. وكانت مراجعة الحسابات موضوع تقرير الأمين العام (A/73/256) المقدم إلى اللجنة الأولى. وفي هذا السياق، اقترحت فرنسا هذا العام مشروع المقرر (A/C.1/73/L.61)، الذي يحيط علماً بالتقرير ويؤكد من جديد دعمها للمعهد ويدرجه كبند في جدول أعمال الجمعية العامة القادمة. ونعرب عن شكرنا للجنة الأولى لدعمها بالإجماع وتوافق الآراء لمشروع المقرر.

السيد خالدي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الجزائر تأييداً كاملاً البيانين اللذين أدلي بهما في وقت سابق بالنيابة عن

حركة عدم بلدان الانحياز وجامعة الدول العربية، وتود أن تضيف الملاحظات التالية.

تؤكد الجزائر أهمية وجدوى آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، التي تتألف من مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية عالمية وجهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة، فضلاً عن اللجنة الأولى. ويشدد وفد بلدي على ضرورة الحفاظ على طابع ودور وغرض كل عنصر من هذه العناصر الموضوعية وزيادة تعزيزها.

ويشعر بلدي، على غرار العديد من البلدان الأخرى، بقلق بالغ لأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال غير قادر على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن. وقد تسببت تلك الحالة الراهنة غير المقبولة، القائمة في مؤتمر نزع السلاح على مدى عقدين من الزمن، في حدوث آثار ضارة بصورة خاصة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا نعتقد أن سبب هذا المأزق هو فشل مؤتمر نزع السلاح أو أنه كامن في أسلوب أو مناهج عمله. ولا يمكن أن نعزى ذلك إلى جدول أعماله أو نظامه الداخلي، بما في ذلك قاعدة التوافق في الآراء، ومن المؤكد أننا ينبغي ألا نتجاهل أن مؤتمر نزع السلاح قد أسهم إسهاماً قيماً في نزع السلاح المتعدد الأطراف. ولذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن مؤتمر نزع السلاح لا يمكنه الوفاء بولايته التفاوضية ما لم تبد جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة للنهوض بمسألة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والالتزام بغية التوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المقرر (CD/1864)، بشأن وضع برنامج عمل، الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩ في إطار رئاسة الجزائر للمؤتمر، والذي لا يزال مثالاً يبين أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يمضي قدماً بطريقة مسؤولة.

ونظراً لأهمية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، تشعر الجزائر بالسرور باعتماد تقرير الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧ مؤخرا (A/72/42، المرفق)، الذي يتضمن توصيات موضوعية بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي ضوء هذا التطور المشجع، فإن وفد بلدي يحدوه أمل كبير أن نرى تحقيق هذا النوع من النجاح بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي مع بدء هيئة نزع السلاح دورتها القادمة.

وفي الختام، يشدد بلدي على أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بغية إجراء استعراض شامل لجميع مسائل نزع السلاح. وفي هذا الصدد، رحبنا بعقد الدورة الأخيرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية واعتماد أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نستمع إلى الوفود التي ترغب في ممارسة حقها في الرد، أود أن أسجل، بصفتي الوطنية، أن غيانا أيضاً تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ناميبيا.

أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى مدتها ١٠ دقائق والثانية خمس دقائق.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل إيران.

وكما نعلم جميعاً، فإن إيران هي الدولة راعية الإرهاب الرائدة في العالم. وقد قتلت وشوهت الأبرياء رجالاً ونساء وأطفالاً في جميع أنحاء العالم. وبالأمس القريب أعلنت حكومة الدانمرك أنها أحبطت مؤامرة دبرتها إيران لاغتيال ثلاثة أفراد يعيشون في أراضي الدانمرك. وإيران نظام هدد بمحو إسرائيل من

على وجه الخارطة، ليس مرة واحدة، بل مراراً وتكراراً. وتوفر إيران الأموال والأسلحة إلى جماعات مثل حماس وحزب الله والمتمردين الحوثيين ونظام الأسد وآخرين عديدين.

ولا مصداقية لهذا النظام. فهو يكذب مراراً بكل سرور. ويأخذ الرهائن. وثمة مثال على ذلك في غاية الأهمية بالنسبة لحكومة بلدي، يعود إلى العام ١٩٧٩ عندما ألقى القبض على دبلوماسيين أمريكيين واحتجزهم لمئات الأيام. وقد أخفى لزمن طويل برنامجه للأسلحة النووية. وهناك قائمة طويلة من الجرائم التي ارتكبها النظام وقد أوجزت الكثير منها قبل أسبوعين في هذا المحفل. وليس مهماً بأي وتيرة تحاول إيران وصف نفسها كدولة محبة للسلام وملتزمة بتعددية الأطراف، فهي لا تخدع أحداً إطلاقا. وكما قلت في اللجنة عدة مرات من قبل، فإن حكومة بلدي ستجعل في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من الصعب للغاية على النظام في طهران مواصلة تمويل الإرهاب.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أقول مرة أخرى إن سلوك روسيا الضار في جميع أنحاء العالم يشكل مصدر قلق كبير للولايات المتحدة وحلفائها.

ويجب أن توقف جهودها لتقويض الحكومتين الأوكرانية والجورجية والتستر على استخدامها واستخدام وسوريا للأسلحة الكيميائية. ويجب أن تتوقف عن انتهاك المعاهدات، وآخرها معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. إننا ندعو روسيا إلى تدمير القذيفة الانسيابية المطلقة التي تطلق من الأرض التي طورتها واختبرتها في انتهاك لتلك المعاهدة. ونقطتي الأخيرة هي أن روسيا يجب أن تتوقف عن محاولة إعادة رسم ترسيم الحدود في أوروبا بالقوة.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد. وأرفض المزاعم الموجهة ضد إيران والأكاذيب التي أطلقها ممثل النظام الإسرائيلي عنها. ولا يمكن لإسرائيل أن تطلق ستاراً من الدخان لإخفاء الفظائع التي ارتكبتها ضد الفلسطينيين، وانتهاكاتها المستمرة للحقوق الإنسانية للفلسطينين، وأعمالها العدوانية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني واللبناني والأردني والسوري بذريعة تهديد افتراضي من إيران، لا يتعدى كونه مبالغات مفرطة.

وتحاول إسرائيل أن تصور نفسها بوصفها دولةً معتدلة. لكن هذا لا ينبغي أن يصرف انتباهنا عن أعمالها وسياساتها السلبية للغاية والمزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. لقد امتلأ حفل تاريخ النظام الإسرائيلي بأكمله كله بأعمال الاحتلال الفادحة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والعدوان على جيرانها في بلدان أخرى في الشرق الأوسط وخارجه، والذي ارتكبته ما لا يقل عن ١٥ مرة منذ عام ١٩٤٨. وكيف يمكن لإسرائيل أن تكون معتدلة؟ لقد أصبحت نظام فصل عنصري. وعلاوةً على ذلك، لا تزال تخرق جميع الأنظمة النظم الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحةالأسلحة البيولوجية. ولا تزال إسرائيل هي العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا تزال ترفض المشاركة في أي جهود دولية لتحقيق هذا الهدف. والحقيقة هي أن الأسلحة النووية في أيدي هذا النظام تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في المنطقة ولنظام عدم الانتشار. فكيف يمكن أن تدعو نفسها دولة معتدلة؟

ويجب أن تتذكر ممثلة النظام الإسرائيلي أن نظامها قد انتهك بغطرسة ما لا يقل عن ٨٦ قراراً لمجلس الأمن تم اعتمادها اتخذت خلال الفترة من بين عامي ١٩٤٨ و ٢٠١٦ –٢٠١٦ نتيجة لأعمال العدوان والاحتلال التي قامت بها إسرائيل.

ولا يمنح هذا السجل المروّع النظام الإسرائيلي أي مكانة أو مصداقية أخلاقية في محاولته تصوير نفسه كقوة معتدلة ووصف الآخرين بأنهم راديكاليين. ويدرك الجميع في الأمم المتحدة الطبيعة الحقيقية للنظام الإسرائيلي. وفهو مصدر العنف المتطرف في المنطقة. لقد قتل ووأد آمال شعب فلسطين، وهذا يولد يؤدي إلى التطرف.

ورداً على الاتهامات التي لا أساس لها من جانب ممثل الولايات المتحدة، يجب على الولايات المتحدة أن تفهم وتعترف بأن الحالة في الشرق الأوسط بمثابة دعوة للتجنيد المتطرف هناك، وهو بمثابة والذي يمثل مشكلة متوطنة تسبب بها الغزو والاحتلال الأجنبيين، بدءاً بفلسطين، ثم زادت من تعقيده التدخلات الأجنبية السياسية والعسكرية التي تهدف إلى الحفاظ على الهيكل الإقليمي وإدامته ثم إعادة تشكيله. كان ازدراء القانون الدولي ومحاولات تقويض حكم القانون في العلاقات الدولية من بين السمات الرئيسية للسياسة الخارجية للإدارة الحالية للولايات المتحدة.

ويجب على الولايات المتحدة أن تتخلص من تكف عن إدمانها للعقوبات للجزاءات وانتهاكات القانون الدولي. وإذا كانت ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، فعليها أن تعترف بأن عقوباتها جزاءاتها قد فشلت فشلاً ذريعًا في تحقيق أهدافها. وينبغي أن تعود الولايات المتحدة إلى الامتثال للقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ ((٢٠١٥ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم ٧٤٨٨، والتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويتعين على الولايات المتحدة أن تعي أن انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة الشاملة قوبل بالرفض من قبل حلفائها لأنهم اعتبروه مزعزعاً للاستقرار وغير قانوني. وينبغي أن توقف محاولاتها غير المجدية لطرح مزاعم لا أساس لها عن إيران من أجل تبرير انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة الشاملة، وصرف الرأي العام الدولي عن سلوكها غير القانوني والانتهاك التام للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي صاغته الولايات المتحدة واقترحته بنفسها واعتمده المجلس بالإجماع. وعليها أن تتخلى عن موقفها المتعجرف تجاه المنطقة وأن تحترم مصالح جميع الدول فيها. ولا يمكن أن تتجاهل مصالح إيران، التي هي ركيزة من ركائز الاستقرار في المنطقة. ويجب أن تتخذ الخيارات الصحيحة، بما في ذلك الخيار الاستراتيجي بالتخلي عن تنمّرها تسلُّطها وتهديداتها وغزوها لدول أخرى في المنطقة.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم. فهي، تقدم المساعدة إلى الشبكات الإرهابية وحلفائها، التي تدعم الإرهاب في الشرق الأوسط. وقد يعزى، في حين أن ظهور جماعات إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة، وكذلك الدورة الحالية من العنف الهمجي غير المسبوق يمكن عزوها إلى مغامرات الولايات المتحدة العسكرية الأجنبية في السنوات الأولى من هذا القرن. ولا يمكن تجاهل تسليح وتمويل تلك الجماعات وتمويلها من قبل الولايات المتحدة وآخرين في المنطقة. ويجب أن تتوقف تكف الولايات المتحدة عن إنشاء ودعم المنظمات الإرهابية في المنطقة وعليها. وعليها أن تتوقف عن شيطنة المقاتلين من أجل الحرية الذين يقاومون الاحتلال الإسرائيلي ويعملون كقوة خيّرة ومسؤولة وملتزمة بالقانون ومعتدلة وموثوقة لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر زميلي البريطاني على هذه السانحة للفته انتباهنا مرة أخرى إلى الحالة التي تطورت بشأنا المستجدات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ويبدو أنني سوف أضطر إلى دعوته إلى قدح من الجعة بعد الاجتماع لتوفيره هذه الفرصة.

الآن، وإذ انتقل إلى صلب الموضوع، نريد نود أن نعرب عن قلقنا بشأن امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب المعاهدة منذ عام ٢٠٠٠. وللأسف، فقد تجنبت أي حوار حقيقي حول المخاوف التي كانت لدينا شواغلنا تلك، والتي تزداد تدريجياً.

ولجميع الأغراض العملية، كانت فهي ما فتئت تقوض تخرب العمل الجاري في إطار لجنة التحقق الخاصة، التي أُنشئت بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى خصيصاً لتسوية المسائل المعقدة، بما فيها تلك المتعلقة بامتثال الأطراف لالتزاماتها. وما لم نكن نتوقعه هو إطلاق الولايات المتحدة، في عام ٢٠١٣، حملة قوية لتشويه سمعة روسيا بصفتها طرفا مسؤولا في ذلك الاتفاق المهم لنزع السلاح. وفي الوقت نفسه، رفضت مناقشة سلسلة كاملة من المشاكل البالغة الأهمية في إطار لجنة التحقق.

ولم توافق الولايات المتحدة على مناقشة الشواغل المتبادلة في إطار لجنة التحقق الخاصة حتى حلول عام ٢٠١٦. واستجابةً لشواغل الولايات المتحدة والمسائل التي طرحتها، قدمنا معلومات شاملة وصلت إلى حد أن شملت الخصائص التكتيكية والتقنية للقذائف التي كانت مصدر قلق للأميركيين، وكذلك نتائج الاختبارات التي أجريت لتلك القذائف.

وللأسف، استمرت الولايات المتحدة في التكهن بشأن مخاوفها إزاء انتهاكات روسيا للمعاهدة، بينما ترفض تقديم أي معلومات محددة من طرفها لتهدئة مخاوف روسيا، والتي أشدد على أنها تساورنا منذ عام ٢٠٠٠.

والسؤال المطروح هو لماذا رأت الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات أنه من الضروري استخدام دبلوماسية الصوت العالي بدلاً من مناقشة جميع مشاكلها معنا بشكل ملموس وبنّاء في إطار معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى. تمت الإجابة على هذا السؤال مؤخراً، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أعلن الرئيس دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة وما تلا ذلك من بناء قدرات القذائف النووية لبلده، مما يدل على أن أي اتهامات من جانب الولايات المتحدة تدعي فيها أن روسيا كانت تتجنب إجراء حوار موضوعي معها حول المشاكل المتعلقة بالمعاهدة هي اتهامات لا صلة لها بالواقع.

الحقيقة أن روسيا هي التي ظلت تحض الولايات المتحدة لفترة طويلة على الدخول في حوار من هذا القبيل وتسوية جميع المسائل المتعلقة بالامتثال للمعاهدة. إن اتهامات الولايات المتحدة لروسيا بانتهاك المعاهدة لا أساس لها من الصحة ولا برهان عليها. الولايات المتحدة هي المنتهك الرئيسي والوحيد للمعاهدة، ولهذا السبب قرر قادتها الانسحاب منها.

أود فقط إضافة بضع كلمات رداً على تعليقات زميلي الأمريكي حول الأنشطة العسكرية للاتحاد الروسي. يبدو مستغرباً بالنسبة لي أن تكون الولايات المتحدة، التي تملك حوالي ٧٠٠ قاعدة عسكرية في جميع أنحاء العالم، منها حوالي ١٧٠ قاعدة في محيط الاتحاد الروسي، جديرة بالتكلم عن أن الأنشطة العسكرية للدول الأخرى تؤثر على السلام والأمن، بينما تمثل أنشطتها في مناطق مختلفة من العالم، حيث تنشر كميات كبيرة من القدرات الهجومية القوية يدعمها وجود قواعد عسكرية، تهديدًا حقيقيًا للأمن والسلام.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن أداء ممثلة الاتحاد الأوروبي يؤكد صدق شكوكنا وشكوك الكثير من الدول الأعضاء إزاء مشروع القرار الذي تم تقديمه قبل سنوات لاعتماد الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب وإعطائه حق الكلام. يبدو لنا أن موافقة الدول الأعضاء علي مشروع القرار ذاك كان خطأ كبيراً.

من المعيب في حق هذه اللجنة الموقرة أن توجه ممثلة الاتحاد الأوروبي في بيانها الاتهامات للدول ومن بينها بلدي سورية. وإن ما ورد في بيانها يؤكد لنا حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يلعب دور محامي الشيطان هنا، حيث لم توجه أي انتقادات إلي دور الكيان الاسرائيلي في عدم استقرار المنطقة والعالم.

وعلاوة على ذلك، لم تشر في بيانها إلى ترسانة السلاح الإسرائيلية، النووية والبيولوجية والكيميائية. والسبب واضح طبعاً لأن دولاً من الاتحاد الأوروبي قد زودت إسرائيل بالمفاعلات النووية والمياه الثقيلة والمواد والتكنولوجيا والغواصات القادرة

على إطلاق السلاح النووي ووسائل إيصال أخرى. علاوة على ذلك، على ما يبدو أنها تناست بأن أربع دول من الاتحاد الأوروبي ودولة أخرى تسعي للانضمام إليه تنشر أسلحة نووية أمريكية على أراضيها في انتهاك لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية. إن سياسات الاتحاد الأوروبي الخرقاء وقصيرة النظر هي ما جلب الإرهاب والتطرف العنيف إلى عقر دارهم. دمروا ليبيا التي كانت تسيطر على الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا، وعملوا وما زالوا يعملون على تدمير سورية. وعلى ما يبدو أن ممثلة الاتحاد الأوروبي تناست أن العديد من دول الاتحاد التي ألقت بياناً بالنيابة عنهم ما زالوا يتعاونون مع إسرائيل على كافة الصعد لتعزيز قدرات الكيان الاسرائيلي العسكرية، وبالأخص في مجالات النووي والكيميائي والبيولوجي من خلال تقديم المواد والخبرات والتكنولوجيا، لا بل والمساعدة في التصنيع والحيازة لأسلحة الدمار الشامل.

ولعلي أذكرها بأن معظم دول الاتحاد الأوروبي قد صدرت الإرهابيين إلى سورية ومن ثم رعتهم وزودتهم بالأسلحة والعتاد والذخائر، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة.

إن استخدام الغازات السامة هو تراث أوروبي، فقد استخدم الأوروبيون هذه الغازات ضد بعضهم في الحربين العالميتين الأولى والثانية. ونحن من ضحايا هذا التراث الأوروبي.

والخلاصة، فإن دول الاتحاد الاروبي ليست في موقع يسمح لها بتوجه الإتهامات. وهذا الأمر ينطبق حكماً على ممثل الولايات المتحدة الذي يعمل بلده على تقويض كافة الجهود الدولية المتعددة الأطراف، وليس في مجال نزع السلاح والأمن الدولي فقط بل على كافة الأصعدة. فلننظر جميعاً إلى من يقوم بالانسحاب من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

أليست الولايات المتحدة هي من يقوض الأمن الدولي، حيث قامت بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، وانسحبت من اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان، وتهدد بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية واتفاقية عام ١٩٨٧ المتعلقة بالصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى للقوي النووية. إن النظام الحاكم في الولايات المتحدة يفعل كل ما بوسعه لتقويض الاستقرار العالمي وينشر أسلحة نووية في انتهاك فاضح لمعاهدة عدم الانتشار بشكل علني في خمس دول وبشكل غير علني في العديد من الدول الأخرى. ولو أردنا فقط سرد انتهاكات الإدارات الأمريكية لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللإتفاقيات الدولية فلربما سنكون بحاجة إلى العديد من الجلسات الإضافية. تقوم الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل على تطوير برامجها العسكرية النووية والكيمائية والبيولوجية، وهذا انتهاك آخر لمعاهدة عدم الانتشار. كما تقوم بتوفير المواد الكيميائية السامة والاشراف على نقلها من خارج سوريا إلى داخلها، ومن مناطق يسيطر عليها التنظيمان الإرهابيان داعش وجبهة النصرة إلى مناطق أخرى داخل الأراضي السورية، حيث تقوم القوات الأمريكية باحتلال أجزاء من أراضي بلدي الآن، وعليها أن تغادر سوريا وبأسرع وقت ممكن. ولكي يعلم الجميع فإنها لم تهاجم يوماً التنظيم الإرهابي داعش، بل قامت بنقل قياداته من منطقة إلى أخرى وتبادلت معهم السيطرة على مواقع، وهذا موثق بالصوت والصورة. إن ما قام به التحالف غير الشرعي الذي تقوده واشنطون هو تدمير البنى التحتية السورية ومهاجمة الجيش العربي السوري وحلفائه الذين يحاربون الإرهابيين في سوريا. إن النظام البريطاني هو الممول الأساسي للمجموعات الإرهابية في سوريا وهو من قام بإنشاء تنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي التابع لتنظيم جبهة النصرة، والجميع يعلم بأن تنظيم جبهة النصرة هو ذراع تنظيم القاعدة. وهو، أي النظام البريطاني، من يعطي الأوامر لهؤلاء الإرهابيين بفبركة الحوادث الكيميائية. وندعو بريطانيا إلى إعلام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بكافة برامجها غير المعلنة في هذا المجال، إذ إن حادثة ساليسبوري فضحت بريطانيا. إن الكيان الإسرائيلي هو الراعي الأساسي للإرهاب في منطقتنا، وهو من يهدد المنطقة والعالم بحيازته للسلاح النووي والكيميائي والبيولوجي، خارج أي رقابة

دولية. لقد قام النظام الإسرائيلي بالتعاون مع إرهابيي تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وزودهم بالمواد الكيميائية السامة. وهذه معلومات كنا قد نقلناها إلى مجلس الأمن ولجنة القرار ١٥٤٠ ولجان مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يقوم النظام الإسرائيلي بتزويد الإرهابيين بالسلاح والعتاد والذخائر، علاوة على معالجة المصابين منهم وهذا مثبت في تقارير الأمم المتحدة. إن أي منطقة تشهد عدم استقرار وتوتر في العالم فلتكونوا على ثقة من أن تجار السلاح غير الشرعي الإسرائيليين موجودون هناك، وهم في الأساس ضباط على رأس عملهم وبعضهم متقاعد. لقد استخدم الكيان الإسرائيلي الأسلحة المحرمة دولياً ضد الشعوب في سوريا وفلسطين ولبنان ومصر. إنه نظام عنصري يعتمد على سياسة الإبتزاز والإرهاب لتحقيق الأهداف الرخيصة. وسأكتفي بهذا القدر.

السيد نيكولينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حق أوكرانيا في الرد بالاستجابة لبعض الملاحظات التي أبداها ممثل الاتحاد الروسي في إطار المجموعة ٦ ”نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي“، ولا سيما زعمه بأن عسكرة القرم مسألة مصطنعة لغرض الدعاية. وكما أكدنا في بياننا بالأمس (انظر A/C.1/73/PV.23)، فإن عسكرة القرم تشكل تهديداً حقيقياً، ليس لأوكرانيا فحسب، بل ولدول أخرى في المنطقة، وبما يتجاوز حدودها إلى حد بعيد.

ربما يكون البيان الروسي قد ترك انطباعاً خاطئاً بأن منظمة حلف شمال الأطلسي وأعضاءها يبذلون كل ما في وسعهم لمهاجمة الاتحاد الروسي البريء والسلمي تماماً. ونرى أن هذه الادعاءات بمثابة محاولة أخرى من جانب الاتحاد الروسي لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن سياساته العدوانية والمعادية تجاه جيرانه، بل ولغير جيرانه. إن أنشطة روسيا المزعزعة للاستقرار في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، بما في ذلك ضم واحتلال أجزاء مختلفة من أراضيها وتحويلها اللاحق إلى قواعد عسكرية روسية، وكون السلطات الروسية الحالية تعتبر بالفعل أن بعض هذه الأراضي هي أراض روسية، هي تأكيد واضح على أن سياسات روسيا معادية وعدوانية.

السيدة بوبوفيتشي (جمهورية مولدوفا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضاً أن أرد بسرعة على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بشأن المجموعة ٦ ”نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي“، لا سيما فيما يتعلق بتأكيده وجود القوات العسكرية الروسية في جمهورية مولدوفا. وأود التأكيد مجدداً على أن وجود القوات العسكرية الروسية في منطقة ترانسنيستريا بجمهورية مولدوفا ليس شرعياً بأي حال من الأحوال، لأنها تتمركز هناك دون موافقة البلد المضيف وليست لها ولاية دولية من أي نوع. وأود أن أذكِّر اللجنة بأن الاتحاد الروسي نفسه وافق على سحب قواته، وذلك في اسطنبول في عام ١٩٩٩، خلال مؤتمر قمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لكنه لم يف بهذا الالتزام أبداً. وعلاوةً على ذلك، فإن أنشطة روسيا في المنطقة وتدريباتها العسكرية ودعمها المفتوح لهياكل السلطة غير الدستورية في منطقة ترانسنيستريا تتعارض مع أي مبدأ من مبادئ الحياد والنزاهة، وهو شرط ضروري لأي عملية لحفظ السلام. ولذلك يرفض وفد بلدي أي محاولة لإضفاء الشرعية على وجود روسيا العسكري، الذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد – وسأكون موجزاً – على التعليقات التي أدلى بها ممثلا سوريا والاتحاد الروسي.

لقد استمعنا للتو، مرةً أخرى، إلى آلة بشار الأسد الدعائية التي تثير اتهامات سخيفة حول عدد من البلدان الممثلة في هذه الغرفة. ودعوني أقل إن نظام الأسد قد ألحق الدمار بسورية، بلده هو بنفسه، لأكثر من سبع سنوات. وقد ضرب شعبه بالغاز مراراً وتكراراً. وهناك أدلة على ذلك. فاستخدامه للأسلحة الكيميائية ليس موضع شك. ويمكن للنظام ومؤيديه أن يبذولوا

كل المحولات لتحويل الانتباه واختلاق هذه الروايات الخيالية، ولكن عندما تهدأ الأمور، سيخضع النظام وداعموه للمساءلة.

ومن الصعب للغاية الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي. وعندما واجهنا الروس بالأدلة فيما يتعلق بانتهاك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، قال الاتحاد الروسي: ”لا، أنتم من انتهك المعاهدة“. وهذا ما تفعله روسيا. لدينا هنا زجاجة ماء بوضوح. وستقول لك روسيا، ”إنها ماكينة لصنع القهوة“. فتقول: ”لا، هذه زجاجة ماء“. وستقول روسيا: ”لا“، مضيفة ”إنها ماكينة لصنع القهوة“. وقد زودنا الاتحاد الروسي بالكثير من الحقائق والمعلومات حول ما قام به من انتهاك. وكما نعلم جميعاً، فقد ناقشنا هذا الأمر مع روسيا على مدار أكثر من خمس سنوات. ولكنها لم تعترف إلا في الآونة الأخيرة بأنها أنتجت قذيفة انسيابية مطلقة من الأرض. وخلاصة القول هنا هي أنه لا يمكن أن يكون هناك بلد واحد يلتزم بالاتفاق فيما ينتهكه الطرف الآخر بشكل علني وصريح.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بأنه يجب على روسيا أن تكف عن التنمّر على البلدان التي لا تتفق معها وأن تكف عن وصفها بالجُبن لأنها لا تؤيدها في تصويت معين. وقد رأينا الأسبوع الماضي كيف يمكن أن يقود التنمر لنتائج عكسية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): استمعنا منذ لحظات إلى السياسة الممنهجة لممثلي الولايات المتحدة في طرح الأكاذيب والنفاق على الدول الأعضاء. والجميع يعلم بأن الولايات المتحدة هي من استخدم السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي ضد المدنيين في العالم وهذه وقائع لا يمكن إنكارها. لقد استخدموا أبشع أنواع أسلحة الدمار الشامل لتحقيق مآرب ضيقة ولم ينجحوا.

وتستخدم الإدارة الأمريكية الحالية والتي سبقتها على الأقل الأسلحة المحرمة دولياً في سورية، وبالأخص الفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب. كما تقوم الولايات المتحدة بتطوير ترسانتها النووية وهذا ما يُعد مخالفة لما ورد في معاهدة عدم الانتشار والاتفاقيات الأخرى. كما تدير برامج عسكرية بيولوجية سرية تطور من خلالها أسلحة بيولوجية جديدة.

إن أحد أهم عناصر السياسة الخارجية لمعظم الإدارات الأمريكية هو الكذب، ومنها ما أدى إلى غزو العراق. والجميع يعلم بذلك. وكذلك تستخدم السياسية الخارجية الأمريكية المجموعات الإرهابية فيما يسمى بالإرهاب السياسي، تستخدمهم لتحقيق أهداف غير شرعية.

أشار ممثل الولايات المتحدة في بيانه إلى ما أسماه مفاعل نووي غير معلن في سورية. ولن أطيل الحديث في هذا الموضوع بل أدعوكم إلى قراءة كتاب للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق محمد البرادعي، وعنوان الكتاب ”The Age of Deception: Nuclear Diplomacy in Treacherous times“ والذي أكد فيه أن الولايات المتحدة ليس لها أي مصداقية في هذا الموضوع. ولو أنه كان لدى الولايات المتحدة المصداقية، لكانت قد تقدمت بصور تحدثت عنها في وقتها قبل العدون الإسرائيلي على منشأة في سورية.

إن ما تقوم به الإدارات الأمريكية هو خلق الذرائع ومن ثم المتابعة بالتجييش السياسي والإعلامي والدبلوماسي في أنحاء العالم لتلك الدول التي ترفض الخنوع لها. وقد مرت على الولايات المتحدة إدارات جيدة كانت تسعى إلى تحقيق السلام ونشره في العالم ولكن على ما يبدو أن التوجهات الحالية، والتي سبقتها، هي تقويض الاستقرار في العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.